جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

التخصص: ثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان :

دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات

– دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين SAA بورقلة–

من إعداد الطالبين : – أحمد بربيع

– أحمد خليل قسوم

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ : ... / .../ 2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسا
أ.د/ حفصي رشيد	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان : علوم إقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية

التخصص: ثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان :

دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات

– دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين SAA بورقلة–

من إعداد الطالبين : – أحمد بربيع

– أحمد خليل قسوم

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ : .... / ..../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسا
أ.د/ حفصي رشيد	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/	أستاذ /أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه إلى كل من صلى على خير البرية

"محمد عليه الصلاة و السلام"

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم

إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت عليا الليالي لأبلغ المعالي

أمي كبد وقلب وحنان وأطيب رحيق في الوجود وإلى أبي غالي على القلب حفظهما الله وأطال في أعمارهم

إلى من هم سندي وتاج راسي إخوتي : سمراء، إبتسام، محمد السعيد، رتاج ، إيمان، عبد القادر

وإلى كل عائلة بربيع من قريب وبعيد وإلى كل من عائلات: جوهري، حفصي، شرفي، طويل، باعمر .

وأتقدم بكل فرح وسرور ومحبة وإخلاص من قلب لين لي أحلى إخوة وأصدقاء:

(محمد الهاشمي، صهيب، محمد فوزي ،عبد الوهاب، خليل، إلياس، يونس، سعيد ،صلاح)

وإلى كل رفقاء دراسة في مسار العلمي

وإلى كل من علمني حرفا، وأخذ بيدي في سبيل العلم والمعرفة، إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ، ونتاج لبحثي المتواضع.

أحمد

الإهداء

إلى أعز الناس ولأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسوا على هذه الصورة إلى إخوتي الأعزاء الذين أتمنا لهم النجاح في حياتهم والتوفيق فيها وأتقدم بكل المحبة والاحترام والتقدير لجميع الأخوة والأصدقاء الذين كانوا عونا لي في هذه الحياة وإلى كل رفقاء الدراسة الذين شاركوني هذا المشوار وإلى كل أساتذتي وأهل الفضل عليَ اللذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع، سائلا الله العلي القدير أن يمدنا بتوفيق.

أحمد خليل

الشكر

" الله إني أسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح و خير العلم "

« ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه »

الحمد والشكر لله الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور حفصي رشيد لإشرافه على هذا العمل

ومد يد عون بالنصح والفكر والعلم لإعداد هذه المذكرة والحمد الله وتوفيق من الله أخدنا بنصحه وإرشاده وكرمه

وكذلك أستاذ مؤطر في الشركة أولاد سالم نذير

وكما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل طاقم وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير وتخص بالذكر أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل المشوار الدراسي الجامعي.

أحمد – أحمد خليل

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في مؤسسة الوطنية للتأمين بورقلة خلال الفترة 2019-2020، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات، وبهدف الإجابة على هذه الاشكالية تم تصميم إستمارة إستبيان وتوزيعها على العاملين بذات المؤسسة، وبعد إسترجاعها قمنا بعملية الفرز وأخذ الإستبيانات الصالحة للتحليل أجريت عليها الاختبارات الإحصائية للازمة باستخدام برنامج spss.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المراجعة الداخلية من جهة ومبادئ حوكمة الشركات من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للتأمين بورقلة تعزى لمتغير الفئة الوظيفية والمؤهل العلمي.

الكلمات المفتاحية : مراجعة، مراجعة داخلية ، حوكمة شركات، رقابة داخلية، الجزائر.

Abstract:

The internal review has an important function in strengthening the corporate governance, Therefore, our thesis highlights its role in the national insurance organization of Ouaragla during the period 2019,2020, Although, this research's problematic simulates the extant of the internal review in empowering the corporate governance, and in the aim of its answers a questionnaire form was designed and distributed between the employers of the same institution, after receiving it, we had a screening process and taking the valid questioners for analysis that have been statistically tested using the spss program.

The existence of a positive and significant relationship between the internal review on one hand and the values of corporate governance in the other was shown as a result of this study, as we also concluded that there is statistically significant differences between those two in the national insurance organization of Ouaragla attributable to the category variable occupation and the academic qualification.

Key words: Review, Internal Review, Corporate Governance, Internal Control, Algeria .

قائمة المحتويات

الإهداء	**II – I**
الشكر	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI – V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الاشكال البيانية و الرموز	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة	**أ، ب ،ج، د**
الفصل الاول : الإطار النظري و التطبيقي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
تمهيد	2
المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
المطلب الأول :ماهية المراجعة الداخلية	
الفرع الاول : مفهوم المراجعة الداخلية وأهميتها	**3**
الفرع الثاني : أنواع وأهداف المراجعة الداخلية	**6**
الفرع الثالث : معايير المراجعة الداخلية وإجراءات العمل بها وموضعها وفقا للجنة المراجعة	**8**
المطلب الثاني : ماهية حوكمة الشركات	
الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات أهميتها	**13**
الفرع الثاني : ضوابط حوكمة الشركات وأهدافها	**16**

الفرع الثالث : علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات	**20**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	**22**
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**24**
المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**26**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	**29**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة	
المطلب الأول : طريقة الدراسة	**30**
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة للدراسة	**33**
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	**34**
المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة	**44**
خلاصة الفصل	**49**
الخاتمة	**52 – 51**
قائمة المصادر والمراجع	**56 – 54**
الملاحق	**62 – 58**
الفهرس	**65 –64**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	مقياس ليكارت الخماسي	**31**
(2-2)	توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	**32**
(2-3)	معامل الصدق والثبات الاستبيان	**34**
(2-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	**35**
(2-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	**36**
(2-6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	**37**
(2-7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	**38**
(2-8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	**39**
(2-9)	نتائج أراء عينة الدراسة حول المراجعة الداخلية	**41-40**
(2-10)	نتائج أراء عينة الدراسة حول حوكمة الشركات	**43-41**
(2-11)	نتائج معامل الارتباط بين مراجعة وحوكمة	**44**
(2-12)	تحليل الانحدار البسيط	**45**
(2-13)	تحليل التباين الأحادي بين المحور الأول والمحاور الجزئية لحوكمة المؤسسات	**45**
(2-14)	نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA لاختبار الفروق لمتوسطات المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات حسب متغير الفئة الوظيفة	**47**
(2-15)	نتائج اختبار التباين الاحادي لمتغير المؤهل العلمي	**47**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للجنة المراجعة	**12**
(2-1)	موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للإدارة العليا	**12**
(1-2)	نموذج الدراسة	**33**
(2-2)	تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الجنس	**35**
(3-2)	تمثيل عينة الدارسة حسب متغير العمر	**36**
(4-2)	تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الفئة الوظيفية	**37**
(5-2)	تمثيل عينة الدارسة حسب متغير المؤهل العلمي	**38**
(6-2)	تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الخبرة المهنية	**39**

قائمة الرموز والاختصارات

الدلالة بالغة العربية	الدلالة بالغة الأجنبية	الاختصار / الرمز
المعهد المراجعين الداخلين	Institute of Internal Auditors	**I I A**
المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين	Institut français des auditeurs et contrôleurs internes	**IFACI**
المعهد الامريكي للمحاسبين المهنيين	Americaan Institue of certified Public Accountants	**AICPA**
منظمة العالمية للتجارة	L'organisation de commerce mondial	**OCM**
منظمة التعاون الاقتصادي	Organisation for Economic Co operation and Devebpment	**OECD**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme	**UNDP**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(3-1)	إستبيان الدراسة	**61-58**
(3-2)	هيكل التنظيمي للشركة	**62**

المقدمة

توطئة:

سعت العديد من الدول في العالم إلى تعزيز الشفافية وإلزام الشركات على الإفصاح وإعتماد على مراجع حسابات داخلي وخارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات خاصة بعد الفضائح التي مست الشركات الكبيرة وفشلها في حفظ حقوق المساهمين، مما أدى إلى الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، وكذلك الإفلاسات التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل شركة انرون للطاقة وشركة آرثر أندرسون للمراجعة سنة 2001، وتشير الحوكمة الجيدة إلى سلوك الوكالات الحكومية في تنفيذ سياسات وبرامج مبتكرة لزيادة نوعية الخدمة العامة، وهدفها النهائي هو زيادة النمو الإقتصادي وتتناول هذه السياسات والبرامج المبتكرة جوانب الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة والمهنية، فالحوكمة الجيدة تؤدي إلى إدارة جيدة للمال العام، والمشاركة العامة الجيدة، وفي نهاية المطاف نتائج جيدة للمواطنين ومستخدمي الخدمات ومع ذلك يمكن دوماً السعي إلى تحسين الحوكمة ومن ثم تقليل فرص الإحتيال والمخالفات المحاسبية.

وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى أهم آليات الرقابة التي يتم الاعتماد عليها لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، لأن لها دور هام في الحصول على قوائم مالية ذات درجة عالية من الشفافية والافصاح والمصداقية، وتوفر كذلك الإستشارات والتحليلات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة، ومجموعة من الإجراءات التي تتمثل في إدارة المخاطر وتقويم نظام الرقابة الداخلية والتي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة.

قامت الجزائر كغيرها من الدول إلى إرساء قواعد لحوكمة الشركات ترتكز بالدرجة الأولى على المراجعة الداخلية من خلال توفير إطار واضح المعالم لتوجيه هذه الشركات لتحقيق مستويات أداء أفضل ومن أجل خلق القيمة لكل الأطراف الأخرى، ولعلى الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات خير دليل على رغبتها في مساعدة مؤسساتها ومنحها الفرصة للبقاء والاستقرار، خاصة مع الأزمة التي مست بعض المؤسسات المتمثلة في أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) عام 2003، وللالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي أصبحت تمثل معيارا لوجود بيئة إستثمارية شفافة وواضحة المعالم، ولقد أصبحت المؤسسات مطالبة بتطوير وتحسين أدائها وإيجاد أنظمة رقابية قوية ومتطورة تمكنها من القيام بنشاطاتها المختلفة وتساعدها على الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، وهذا ما دفع إدارات الشركات إلى الاستعانة بخدمات أشخاص تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والخبرة العملية، ويتميزون بالاستقلالية في أرائهم وتحليل للقيام بالمتابعة والرقابة المستمرة والشاملة لجميع أنشطة الشركة، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص هم المدققين الداخليين وبقية الفاعلين الأساسين في مجال التدقيق كالإدارات العليا للمؤسسات والجمعية الجزائرية للمدققين الاستشاريين الداخليين والجامعة الجزائرية والحكومة الجزائرية.

وبناءا على ماسبق يتجسد معالم إشكاليتنا في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتعزيز حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للتأمين بالجزائر؟

وينبثق عن الاشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية و هل يتم إعتمادها في مؤسسة التأمين بورقلة ؟
- هل تقوم المؤسسة التأمين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات ؟
- هل توجد فروق ذات دلالةإحصائية بين المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات تعزي لمتغيرات الشخصيةوالوظيفية ؟

أ) فرضيات الدراسة:

وضع الباحثان في مستهل بحثهما مجموعة من الفرضيات التي سنحاول من خلال دراستنا التحقق من مدى صحتها وهي كتالي:

الفرضية الاولى: تعتمد مؤسسة التأمين على المراجعة الداخلية في الرقابة على أدائها؛

الفرضية الثانية: هناك توجه لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسة التأمين؛

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات؛

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات تعزى للمتغيرات الشخصية.

ب) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي تحضى بها حوكمة الشركات في الوقت الحاضر وأهمية المراجعة الداخلية كونها أحد أسس التي ترتكز عليها الحوكمة من منطلق الفصل بين الإدارة و الملكية وذلك من خلال إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات والذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح.

ت) أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف التالية:

– محاولة الوقوف على المشاكل التي تواجه حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية؛

– إلقاء الضوء على حوكمة شركات والتعرف على المراجعة الداخلية؛

– دراسة ومنافسة دور المراجعة الداخلية كأحد أبرز دعائم تحقيق مفهوم حوكمة؛

– بيان علاقة المراجعة الداخلية بتطبيقات الحوكمة وسبل تطويرها في الجزائر.

ج) أسباب اختيار الموضوع:

– الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا الإرتباطه بمجال تخصص تدقيق ومراقبة التسيير؛

– الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات خصوصا في ظل التطورات الحالية؛

– أهمية هذا الموضوع نظرا للفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والوطني والتحولات والانفتاح على الأسواق العالمية.

د) منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة وبهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث وإختبار صحة الفرضيات، فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال إستخلاص مجموعة من الكتب والدراسات السابقة، أما الجزء التطبيقي فقد إعتمدنا على المنهج دراسة الحالة.

أما مصادر المعلومات والبيانات فقد إعتمدنا على:

-**أسلوب المسح الكتابي**: جمع ماتيسر من المؤلفات والكتب والبحوث ذات صلة بالموضوع البحث وفي مجال متغيرات الدراسة؛

-**الاستبيان**: حيث تم الاستنتاج الأسئلة حسب ما جاء في الجزء النظري لدراسة والتي تعد مصدرا للمعلومات والبيانات.

س) حدود الدراسة:

-الحدود الزمنية: خلال الموسم الجامعي 2020/2019؛

-الحدود المكانية: مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ألا وهي الشركة الوطنية للتأمين SAA بورقلة.

و) صعوبات الدراسة:

إعترض الباحثان لمجموعة من الصعوبات أهمها:

-صعوبة الحصول على معلومات المتعلقة بالبحث وربطها بالواقع الجزائري خاصة لحداثة الاهتمام بالحوكمة؛

-تحفظ بعض الأفراد أثناء الإجابة على بعض الأسئلة؛

-عدم إحترام آجال الرد على الاستبيان وعدم الجدية في الإجابة؛

-تلقينا صعوبة في إستقبالنا من طرف الشركة رغم ظروف إستثنائية التي تعيشها البلاد.

ي) هيكل الدراسة: قصد الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول خصصناه للدراسة النظرية أما الفصل الثاني الدراسة الميدانية.

الفصل الأول: الجانب النظري يحتوي الجانب العلمي للدراسة، والذي يتعلق بالمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، ويتضمن مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم أساسية للمراجعة الداخلية وأهم مبادئ حوكمة الشركات، ثم تطرقنا في المبحث الثاني للدراسات السابقة موضوع البحث.

الفصل الثاني: يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث تناولنا فيه دراسة ميدانية ويتضمن مبحثين، الأول تناولنا فيه الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة، أما الثاني تناولنا فيه مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

تمهيد:

يحظى موضوع حوكمة الشركات و المراجعة الداخلية بأهمية بالغة في حياة المؤسسة الإقتصادية و ذلك لما توفره من دعائم للمؤسسة الإقتصادية، نظرا لوعي الدول في العالم بأهمية إعداد التقارير المالية التي تعتمد على الإفصاح الواضح والسليم والمؤهل للثقة، هذاما دفع هذه الدول إلى تنفيذ إجراءات تنظيمية وقانونية تجعل الشركة تحاسب عن نوعية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها لأطراف ذوي المصالح، بإعتبار معايير المراجعة الداخلية وحدها غير كافية زاد الإهتمام بحوكمة الشركات للحصول على الثقة في جودة وشفافية التقارير المالية، وهذه الجودة يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تساهم في مصداقية وموثوقية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات وبيانات بالإضافة إلى توفيرها في الوقت المناسب، لما لها أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

إلا أن المراجعة الداخلية تعتبر آلية من الآليات المحورية التي تقوم عليها حوكمة الشركات أدى الإهتمام بوجود لجنة المراجعة وإدارة المخاطر تعد من الأمور الضرورية لتفعيل وتعزيز حوكمة الشركات وهذا من أجل إستمرار الشركة وبلوغ أهدافها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول بيان مفهوم المراجعة الداخلية وبيان أهدافه ومعايير وإجراءات العمل بها بالإضافة إلى توضيح مفهوم حوكمة الشركات وأهم مبادئها وضوابطها و علاقتها بالمراجعة الداخلية، وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتعليق عليها، وللإلمام بالموضوع بشكل واضح إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات – المفاهيم والماهية –

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي ترتكز عليها الشركات وأحد أهم الأنظمة الرقابية الموجود بها، فهي أداة ووسيلة بيد الإدارة تراقب بها، وتعد وظيفة علاجية وإرشادية بواسطتها تعبر كل ما يحدث داخل الشركة، وكذلك نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في الشركة، حيث تعمل على تطوير أنظمتها الرقابية الداخلية.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الأول: مفهوم ونشأة المراجعة الداخلية

يرجع الكثير من الباحثين والمهنيين بأن ظهور المراجعة الداخلية يعود إلى الثلاثينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميريكية، وقد لاقت قبولاً كبيرا في الدول المتقدمة، وإقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وإكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، وبهذا تصبح المراجعة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وإنعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة، فقد كان لبرنامج في السنوات الأولى لظهور المراجعة يرتكز على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية، ولكن بعد توسيع نطاق المراجعة أصبح برنامج المراجعة يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى مثل ظهور المؤسسات ذات الإمتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات[1].

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية منها ما هو مرتبط بالحاجة إلى وسائل لإكتشاف الأخطاء والغش؛ أو لظهور الشركات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا؛ أو للحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعيا؛

ومع ظهور البنوك وشركات التأمين كأحد أنواع جديدة من الشركات الإقتصادية أدى إلى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكى تقوم بمراجعة العمليات أول بأول ويجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال النسبي في مباشرة مهامه، وأدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة(IIA) عام1941 م ، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم الالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة.

"أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الإعتراف بها كنشاط لا يمكن الإستغناء عنه فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانيات من خلال صدور المادة 40، من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم

[1] وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ' دار التعليم الجامعي ' الإسكندرية ،2010، ص 11.

01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م الذي ينص على أنه " :يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم و تدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"[2].

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه:

"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة و تسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا و العاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا و يترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية و الجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن"[3].

❖ **مفهوم المراجعة الداخلية**

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم المراجعة الداخلية حسب العديد من الباحثين نوجزها فيما يلي:

تعريف1: شملت المراجعة الداخلية عدة تعاريف إختلفت بين الباحثين والهيئات والجمعيات المهنية المهتمة بهذا الموضوع، فقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات و الإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات و الأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الإلتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءتها وفعاليتها وأداء الإدارات و الأقسام"[4].

تعريف2:كما عرفه" المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI): المراجعة الداخلية على أنها" نشاط تقييمي مستقل، يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من أجل خدمة الإدارة وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقويم درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى"[5].

تعريف3: كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء الشركة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات، وإعطاء نصائح من أجل القيام بالتحسينات الضرورية والتي تساهم في خلق القيمة المضافة " [6].

تعريف4: إن المراجعة الداخلية هي" مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة، لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية[7].

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12م المتعلق قانون التوجيهي للمؤسسات العدد 02، ص36.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12م المتعلق قانون التوجيهي للمؤسسات ، العدد02،ص38.

[4] عطاء الله محمود شوقي، دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، مصر، 1994 ، ص :102.

[5] عبد الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا للمعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ،ص :57.

[6] وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق،كتاب مترجم أصدر سنة 1989 دار المريخ، السعودية، 1986 ،ص :26.

[7] إدريس عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي. ليبيا، 1990 ،ص54 .

تعريف5: كما تعرف بأنها " وظيفة تقييميه مستقلة، تنشأ داخل التنظيم المعين، بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم"[8].

وبالتمعن في التعاريف السابقة نجد أنه يتضمن ما يلي:

هي عبارة عن تقديم عمل مستقل، يهدف إلى التقييم والفحص الدوري للعمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة للتأكد ما إذا كانت مطابقة للسياسات والإجراءات الموضوعة وذلك من خلال تقييم وسائل وأنظمة الرقابية ومدى كفاءتها لتحقيق أهداف الشركة.

❖ **أهمية المراجعة الداخلية**

تعتبر المراجعة الداخلية مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميّزون بإستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في إتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من المراجعة نذكر:[9]

- **مسيّرو الشركات** :

يتجه مسيّرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أنّ الأهداف المسطرة قد تمّ بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لإتخاذ القرارات التسييرية.

- **المساهمون وملاك الشركة:**

يتجه إهتمام المسيرين إلى نتائج المراجعة الداخلية وهذا للتأكد من:

- ✓ قدرة تسيير المسؤولين؛
- ✓ الإستغلال الجيّد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الإلتزام بقرارات جديدة؛
- ✓ الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من إنتشارها.

- **الدائنون والموردون:**

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين الشركة، ومتعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم وبالتالي فهي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو إتجاههما.[10]

[8] محمد سمير الصبان، إسماعيل ابراهيم جمعة، الرقابة والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية . مصر، 1996 ،ص103.

[9] محمد سمير الصبان، إسماعيل ابراهيم جمعة، مرجع سابق ،ص103.

[10] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 ، ص15.

- **أطراف أخرى:**

✓ **المستثمرون** :يستخدم المستثمرون المعلومات المالية للتعرف على البدائل المتاحة لهم لختيار أفضلها، وتعد التقارير المالية أهم مصدر للمعلومات لإتخاذ قرارات شراء الأسهم أو إستمرارية الإحتفاظ بها أو بيعها، حيث يتعرف المستثمرون على مدى تقدم الشركة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة؛

✓ **الهيئات الحكومية** :تؤسس هيئات الدولة سياستها بصفة أساسية على مصداقية المراجع الخارجي لأنه مستقل أكثر من الداخلي ،فالدولة تسعى لحماية المؤسسات وخاصة العمومية منها بتوفير نظام رقابة داخلية سليم؛

✓ **إدارة الضرائب:** إن إحترام النصوص التشريعية، والقانونية وكذا المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة تسمح بتحقيق خاصية المصداقية والثقة في الحسابات أمام إدارة الجباية وكذا لتحديد الوعاء الضريبي وإعطاء المصداقية للتصريحات الضريبية.

الفرع الثاني: أنواع و أهداف المراجعة الداخلية

إن إختلاف أحجام المنشآت وتباين نشاطها وتعدد أشكالها القانونية وتنوع المهمة التي يكلف بها المراجع، كل هذا يجعل المراجعة الداخلية تختلف بإختلاف النواحي والزوايا وأنواع التي ينظر إليها للوصول للهدف.

❖ **أنواع المراجعة الداخلية**

تتعدد أصناف المراجعة الداخلية ولكن في غالب تصنف وفق المعيارين التاليين هما:

- **حسب طبيعة المراجعة** :ونميز من خلال هذا المعيار كل من:[11]

أ) المراجعة المستمرة : يتم في هذا النوع من المراجعة المستمرة للأنشطةالسنوية التي ترى الإدارة العليا في الشركة ضرورة متابعتها ومراجعتها بصورة مستمرة بسبب أهمية النشاط أو المهام، أو بسبب ضخامة حجم الأموال والنقدية أو الحسابات المعينة تحقيقا لأهداف معينة يحددها مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.

ب) المراجعة النهائية : يتم فيها إجراء أعمال المراجعة النهائية بعد إقفال السنة المالية موضوع المراجعة، وهذا إستكمال إلى ما سبق القيام به في المراجعة المستمرة من خلال المراجعة الفصلية أو المرحلية، و يتم التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المعدة بواسطة الإدارة المالية لتقديمها إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة ومطابقتها للبيانات الفعلية في السجلات المالية، وأنها معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و من أنه تم إعداده بصورة عادلة وفقا للقوانين و التنظيمات ومن أنها تظهر الوضع أو المركز المالي للمؤسسة و نتائج الأعمال و التدفقات النقدية ،والتغيرات في الحقوق و أن الإيضاحات حول البيانات المالية هي كافية و ملائمة، كذلك مراجعة البيانات المالية قبل تقديمها لأية جهة خارجية.

[11] داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007،ص:40-44.

ج) **المراجعة الخاصة** : يحدد مسؤول دائرة المراجعة الداخلية بعد موافقة مجلس الإدارة أو المدير العام على نطاق أعمال مهام المراجعة الخاصة خلال سنة مالية معينة، يقصد بذلك الأعمال أو الأنشطة العمليات، الأقسام أو الدوائر أو الإدارات التي ينبغي أن تشملها أعمال المراجعة الخاصة، حيث يتم تحضير برنامج مراجعة خاص يلم بمهمة وفقا لأهداف ونطاق المهمة الخاصة بموضوع التكليف إلا في حال تطابق ما ورد في برنامج المراجعة مع المهام الخاصة، في هذه الحالة يجب تطبيق كامل بنود المراجعة في الجزء الخاص منه بالمهمة وإلا يجب تعديل برنامج المراجعة ليتلائم مع المهمة الخاصة موضوع المراجعة.

- **حسب موضوع و أوجه المراجعة** :من خلال هذا المعيار نميز بين كل من:[12]

أ) **مراجعة المالية:** تنطوي هذه المراجعة على تجميع الأدلة عن البيانات التي تشملها القوائم المالية لأي مؤسسة تستخدام هذه الأدلة للتأكد من مدى تطبيق الشركة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، يتحقق هذا المستوى من المراجعة بصفة عامة على الرقابة المحاسبية المطلوبة بالنسبة للأنشطة والعمليات المختلفة و التي تتضمن العناصر التالية:

- تحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت بصورة موضوعية و تعرض البيانات بصورة صادقة و عادلة؛
- التحقيق من أن العمليات المالية تمت كما يجب أن يكون(الوجود، الملكية، الإكتمال، الدقة، التسجيل وتقييم) ؛
- التحقق من مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بطبيعة العمل المحاسبي من حيث الدورات المستندية والمحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المالية المختلفة.

ب) **مراجعة التشغيلية (العمليات)**: تمثل المراجعة التشغيلية دراسة لأحد الوحدات الخاصة في الشركة لأغراض قياس أدائها، حيث تقوم المراجعات التشغيلية على فحص كافة أو بعض الإجراءات التشغيلية للمؤسسة لأغراض تقييم فعالية التشغيل، حيث تقيس الفعالية أي ما إذا كانت الشركة تحقق أهدافها و غاياتها، أما الكفاءة فهي توضح كيف تستخدم الشركة بشكل أفضل مواردها لتحقيق أهدافها، ولا يقتصر عمليات الفحص التشغيلية على المحاسبة فقط حيث أنها قد تتضمن تقييم الهيكل التنظيمي و التسويق طرق الإنتاج و تشغيل الحاسب الإلكتروني، أو أي مجال مجال من المؤسسة يخضع للتقييم، وعادة ما يتم تقديم توصيات للإدارة لأغراض تحسين العمليات.

ج) **مراجعة الالتزام** :تمثل مراجعة الالتزامات عملية فحص لإجراءات الشركة لتحديد ما إذا كانت الشركة تتبع الإجراءات المقررة أو القواعد أو اللوائح المحددة عن طريق سلطة أعلى، كما تقيس مراجعة الالتزام تقيد الشركة بالمعايير المقررة[13].

[12] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة الإطار النظري –المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العلمي، المكتب الجامعي االحديث، مصر،2007 ،ص :128-129.

[13] أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007،ص: 29.

❖ **أهداف المراجعة الداخلية**

مع أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:[14]

- ✓ مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- ✓ تحديد مدى إلتزام العاملين بسياسات المشروع وإجراءاته؛
- ✓ منع الغش والأخطاء وإكتشافها إذا ما وقعت؛
- ✓ تحديد مدى الإعتماد على نظم المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع؛
- ✓ القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا؛
- ✓ تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
- ✓ التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية؛
- ✓ حماية أصول المشروع؛
- ✓ المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.

الفرع الثالث: معايير المراجعة الداخلية وإجراءات العمل وموضعها وفقا للجنة المراجعة

تعتبر المعايير من الأنماط الأساسية التي يقتدي بها المراجع أثناء أداءه لمهمته ويلتزم بإجراءات المنصوص عليها.

❖ **معايير المراجعة الداخلية**

عرفت معايير المراجعة الداخلية بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الإعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم المراجعة الداخلية بحيث تكون على أساس نموذج لممارستها وتكون وفقا لما أعتمد من قبل معهد المراجعين الداخليين.

1- **معايير التأهيل والأداء:** وتتعلق هذه المعايير بشخصية وكفاءة المراجع والموضحة فيما يلي:

- **التدريب والكفاية:**

يعتمد مستخدموا القوائم المالية على المراجع بإعتباره خبيراً مهنياً لديه الخبرة والدراية والتعليم، وتعليم المراجع يجب ألا يقتصر على العلوم المحاسبية أو التجارية فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل الحصول على قسط كبير من التعليم العام والثقافة الواسعة، والمراجع الناجح يعمل بصفة دائمة على تحديث معلوماته وخبراته بأحدث التطورات في محيط مهنته، حتى يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المؤسسة وإبداء رأيه الفني المحايد[15].

[14] طواهر محمد التوهامي ، صديقي مسعود :المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ، ص 15.

[15] منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح . مصر، 1993 ،ص45.

- **الاستقلال:**

يجب أن يتوفر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل عمل المراجعة الاستقلال، والذي يعرف بأنه "القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية " فهذا الاستقلال يمثل حجر الأساس أو الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة، ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الإقتصادية والإجتماعية لتقرير المراجعة (كمنتج مادي وأساسي للمراجعة) إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له إجتماعياً أو إقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عملية[16].

- **بذل العناية المهنية المعقولة:**

إن هذا المعيار يشترط على المراجع بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله، فإذا كان المراجع لا يتمتع بالمهارات اللازمة، ولا يمارس عملة بدرجة العناية المعقولة، فإنه يكون قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها، كما يعتبر مخلاً بواجباته القانونية، وبذل العناية المهنية المعقولة يشمل جوانب مثل:[17] إكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة المراجعة، وملائمة تقرير المراجعة، كما يجب أن يتجنب المراجع كمهني الإهمال، ولكن لا يتوقع منه أن يصل للحكم المثالي في كافة الحالات.

2- معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كافية لكي يقوم بمهمته على أحسن وجه، وإعطاء رأيه الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، فهناك أيضاً معايير العمل الميداني المتعلقة بتنفيذ مهمة المراجعة يجب على المراجع أن يكون ملماً بها، وأن يلتزم بها أثناء تنفيذه للمهمة، وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير والمحددة على النحو التالي:

- **التخطيط والإشراف:**

يتضمن تخطيط عملية المراجعة الإستراتيجية بمعنى الرؤية والخطة التي سيتبعها المراجع عند قيامة بأعمال المراجعة [18]، ويجب على المراجع في نهاية هذه الخطوة أن يقوم بإعداد برنامج المراجعة مستفيداً في ذلك بالمعلومات التي حصل عليها خلال فترة التخطيط، ومع مراعاة إمكانية تعديل بعض الإجراءات التي يتضمنها برنامج المراجعة عند الحصول على معلومات إضافية تستوجب التعديل. ولكي يتمكن المراجع من التخطيط السليم والفاعل لعمله، فإن عليه أن يفهم طبيعة العمل وتنظيمه وطرقه، لأن هذا يمكّنه من تقدير الأثر المحتمل للأحداث والعمليات على القوائم المالية[19].

---

[16] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص47.

[17] أمين السيد لطفي، مرجع سابق ،ص46.

[18] داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية، الجزء الثاني، لطبعة الأولى، مكتبة صادر ناشرون، لبنان2002 ،ص45 .

[19] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المراجعة والتفتيش، ترجمة محمد تيسير الرجبي، منشورات المجمع، عمان . الأردن، 1992 ،ص61.

أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص والمراجعة، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا، ويعد وجود الإشراف الملائم أمراً ضرورياً في المراجعة، حيث أن العديد من أنشطة العمل الميداني يتم تنفيذها بواسطة مساعدين خبراتهم العملية محدودة.

وخلاصة ما سبق فإن التخطيط لعمل المراجعة يجب أن ينعكس على التخصيص السليم لقوة العمل المتاحة، وكذلك تحقيق الإشراف السليم عليها ومتابعة أداء المهام الذي يتجسد من خلال تقييم هذا الأداء[20].

- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:**

يعتبر نظام الرقابة الداخلية لدى العميل من أهم المفاهيم والجوانب التي تركز عليها عملية المراجعة، وذلك لما يوفره من بيانات ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، بل إن إجراءات الرقابة الداخلية هي أساس كل مهمة مراجعة، فمن خلالها يتضح مدى مصداقية نظام المعلومات في المؤسسة[21].

من هنا جاءت أهمية هذا المعيار المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يستوجب على المراجع أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المتبع لدى العميل قبل قيامه بإجراءات المراجعة والفحص للحسابات.

وتتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية، فإذا إقتنع المراجع بأن نظام الرقابة الداخلية لدى العميل ممتاز ويمكن الاعتماد عليه، فإنه سيقوم بتخفيض حجم العينة التي سيقوم بفحصها، وكذلك تخفيض كمية الأدلة التي يجب عليه جمعها بالمقارنة بحالة عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية.

- **جمع أدلة المراجعة الكافية:**

أثناء عملية المراجعة يصل المراجع إلى نقطة يكون قد حصل عندها على قدر كاف من أدلة الإثبات تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية، والذي يحدد هذه النقطة هو التقدير المهني للمراجع آخذاً في إعتباره الظروف المحيطة بعملية المراجعة.

إذاً فأدلة المراجعة الكافية طبقاً لهذا المعيار هي التي " تمثل أساساً معقولاً للمراجع لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية "[22].

ويمثل دليل المراجعة أحد الأسس الهامة لعملية المراجعة، كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة المراجعة توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، ويتم الحصول على أدلة المراجعة عن طريق الفحص المستندي، والمراجعة الحسابية، والملاحظات، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة والانتقادات.

---

[20] محمد بو سماحة ، معايير المراجعة وتطبيقاتها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص 38.

[21] سميرة بلخيضر، المراجعة في قطاع البنوك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر، 2002/2001 ،ص28 .

[22] وليم توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص51.

3- معايير إعداد التقرير:

إن تقرير المراجعة يعتبر الخلاصة النهائية لعملية المراجعة، فهو يحتوي على المعلومات المبلغة من المراجع لمعظم مستخدمي القوائم المالية، ولذلك فإنه يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً.

❖ **إجراءات العمل بها**

يسعى المراجع الداخلي أثناء أدائه لمهامه بتقيد بعدة إجراءات وصنفت على نحو التالي: [23]

- التحقق : يهدف التحقق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة وسلامة وتوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تضمنه السجلات.
- التحليل : يقصد به تحليل السياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص.
- الالتزام : ويقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفق للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى الانضباط بالتنظيم.
- التقييم : وهو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاءة وفعالية السياسات والإجراءات التي تسيير عليها الشركة وما لديها من تسهيلات بقصد ترشيد الأداء الوظيفي وتطويره وجمع البيانات والمعلومات.
- التقرير : تقرير المراجع الداخلي يدرج المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليها من نتائج وتوصيات بفضل عرض التقرير عن المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور ،تتمثل قدرة المراجع الداخلي في عرض الواعي والواقع لنتائج ما قام به من فحص.

❖ **موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للجنة المراجعة**

تتجه العديد من الشركات نحو إنشاء ما يعرف بلجنة المراجعة، وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، مما يزيد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا، و تتمثل العلاقة بين المراجعة الداخلية و لجنة المراجعة في الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في مساعدة لجنة المراجعة للوفاء بمسؤوليات الإشراف الخاصة بها ويخدم المراجع الداخلي لجنة المراجعة من خلال: [24]

- ✓ توفير وجهة نظرة مستقلة عن القضايا المحاسبية الرئيسية؛
- ✓ توفير تغذية عكسية عن كفاءة الأنشطة و الالتزام بالسياسات الخاصة بالشركة و الجهات التنظيمية؛

و بذلك يكون موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للجنة المراجعة من الهيكل التنظيمي للشركة كتالي:

---

[23] محمد البشير غوالي، دور المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ،ص 22- 23.

[24] أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص476.

الشكل رقم : (1-1) موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للجنة المراجعة

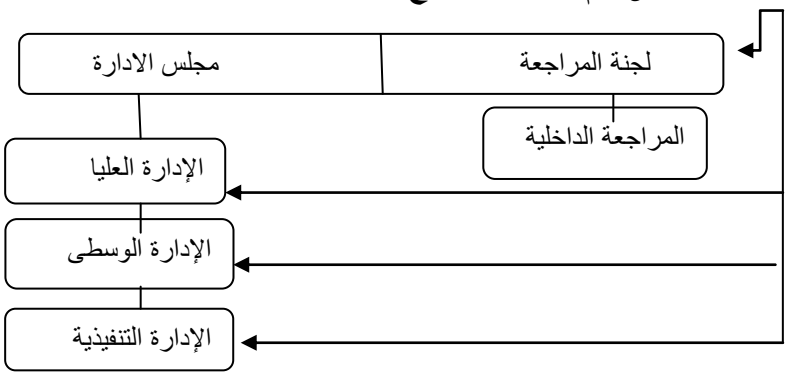

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 235.

إرتباط قسم المراجعة الداخلية بصفة مباشرة بلجنة المراجعة التي تتكون من أعضاء مجلس الادارة للمساعدة في أداء المهام ومسؤوليات وتأكد من سلامة نظام رقابة الداخلية والسياسات والإجراءات المتخدة داخل القسم .

الشكل رقم (1-2): موضع إدارة المراجعة الداخلية وفقا للإدارة العليا

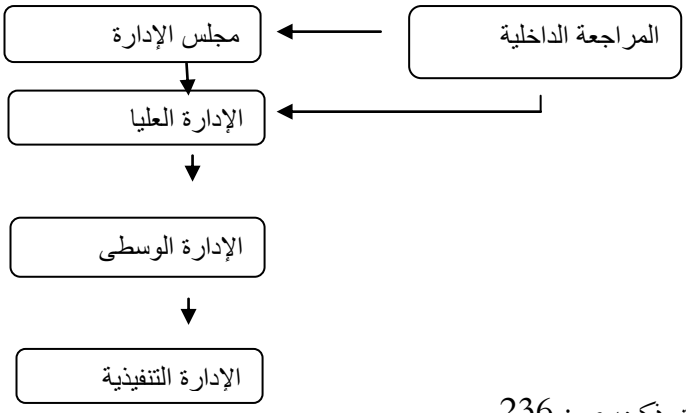

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

يتضح لنا من خلال الشكل حتمية مراعات إستقلالية المراجعة الداخلية وأن تكون بصفة مباشرة مع الإدارة العليا وكذلك أن تكون خلية المراجعة الداخلية متصلة بمجلس الادارة بدلا من المدير العام لأجل ضمان تنفيذ التعليمات.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات – الماهية والمفاهيم –

يحتل موضوع حوكمة الشركات أهمية خاصة في عالم المال والأعمال و تهتم الدول والأقتصاديات الحديثة بهذا المفهوم إلى درجة تأسيس مراكز بحث و معرفة عالمية تستقصي التجارب العالمية في حوكمة الشركات فقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، التي جاءت لتؤكد على أهمية إستخدام التطبيقات المثلى لممارسة الرقابة والإشراف الفعال على الشركات، وتمثل بذلك الحل المناسب لمعالجة أسباب الإنهيار، والتي كان من أهم مسبباتها ضعف الرقابة الداخلية مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارات ومجالس الشركات.

الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات

لقد زاد الإهتمام بفهوم حوكمة الشركات في العديد من الإقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية، وعقب الإنهيارات والأزمات التي شهدتها العديد من الدول، وفي هذا الصدد سنقوم بتعرف على حوكمة الشركات ونشأتها، من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى نشأة مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها.

تعود جذور حوكمة الشركات إلى" Berle" و "Means" اللذان اعتبرا آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين ملاك ومسيرين الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل، وفي عام 1937 نشرRonald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة وكذلك تطرق كل من Jonson and Mekling في عام 1976،Oliver Williamson عام 1979 إلى "مشكلة الوكالة حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات".

ولقد لقى مفهوم حوكمة الشركات إهتمام كبيرا، حيث حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، ومن أبرز هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة والخاصة.

ونتناول المبادئ الخمسة الصادرة عام 1999 من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطبيقات حوكمة الشركات في شأن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم، وإزكاء دور أصحاب المصالح والحرص على الإفصاح والشفافية، وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة، وفي سنة 2004 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة الشركات، مضيفة مؤشر تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للشركات، أما في الآونة الأخيرة فقد زاد الاهتمام بشكل كبير حول أهمية حوكمة الشركات وذلك لضمان حقوق المساهمين وتحقيق التنمية الاقتصادية والقانونية وقد بدا الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات يأخذ حيزا مهما في العالم الاقتصادي إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى مثل إنرون وورلد كوم.

وتعرضت شركات دولية أخرى لصعوبات مالية كبيرة مثل سويس إير، وفرانس تيليكوم، وذلك حسب تقرير لسنة 2000 لمصرف سويسري خاص، تناول موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى[25].

❖ تعريف حوكمة الشركات Corporate governance

تعددت تعاريف حوكمة الشركات بتعدد كتابها وإختلاف وجهات نظرهم، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية للشركات، وكذا إرتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهي المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة، ونوجز مفاهيم حوكمة الشركات فما يلي:

تعريف1.البنك الدولي (**WB**):" هي ممارسة للسلطة السياسية،ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية إقتصادية وإجتماعية"[26].

تعريف2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**):" كما تعرف على أنها ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الشركة وأعمالها، وبمفهومها الواسع تغطي الهياكل التنظيمية وأنشطة الحكومة المركزية، الإقليمية والمحلية، والبرلمان والشركات الأفراد التي تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة بفعالية وتأثير في السياسة العامة التي تؤثر على كافة المجتمع"[27].

تعريف3. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(**OECD**): "تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في شركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة و المديرين، وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لإتخاذ القرارات لشؤون شركة المساهمة، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء"[28].

تعريف4."كما تعرف أيضا الحوكمة بأن مجموعة من القواعد واللوائح والاجراءات التي تمكن من خلالها الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين" [29].

---

[25] نرمين أبو العطا، حوكمة المؤسسات، سبيل التقدم مع القاء الضوء على القرية المصرية ، ورقة عمل ،مصر ،2005 ،ص2.

[26] Carlos Santios,Good Governance And Aid Effectiveness, the world bank and conditionality, the Georgetown public policy review, volum 7 Number 1 fall, 2001, p 5.

[27] Wajidi ben rejeb, gouvernance et performance dans les établissement des soins en Tunisie, Mimoire pour l'obtention du diplôme des études Approfondies en Management, Faculté des scienceséconomique et de gestion de tunisie, 2003, p : 5.

[28] عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، مصر،2007،ص: 13.

[29] امام حامد ال خليفة، حوكمة الشركات واسواق المال المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مؤتمر متطلبات حوكمة واسواق المال العربية ،شرح الشيخ ،جمهورية مصرمايو 2007،ص04.

تعريف5.كما تعرف الحوكمة على أنها :" مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة للاستثمراتهم "[30].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والاجراءات التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة (ملاك)، والمساهمين (أصحاب المصالح) وذلك من خلال الرقابة على الإدارة وتقييم أداء الشركة ، وكذلك الحد من الصراعات بين الطرفين والتقليل من حالات الغش والتلاعبات، وتوجيه ومساعدة مجلس الإدارة من أجل تحقيق كفاءة والفعالية للحفاظ حقوقهم.

❖ **أهمية حوكمة الشركات**

حظيت حوكمة الشركات بإهتمام كبير في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب كثيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[31]

- ✓ محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، أي القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة من خلال الحرص على الشفافية والمساءلة، والتحكم الجيد في المعلومات من أجل اتخاذ قرارات سليمة؛
- ✓ تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بإستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركة تكاليف وأعباء هذه المخاطر؛
- ✓ إهتمام الدول والشركات بإجتذاب الاستثمار وتحسين الاداء؛
- ✓ تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها؛
- ✓ تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فعالية الانفاق، وخاصة أن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة؛
- ✓ تحقيق أعلى قدر من الفعالية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعيهم إلى ضغط من جانب مجلس الإدارة التابع لشركة.

وهناك من يرى أن أهمية حوكمة الشركات الجيدة تتجلى أهميتها في العناصر التالية:

- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة والسليمة تؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم؛

[30] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات واعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،2008،ص15.

[31] طمحة أحمد،" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهدة الماجستير، جامعة عمار الثليجي بالأغواط، الجزائر، 2012-2011 ص17-18.

- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يعطي للشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم ويخفض تكلفة رأس مال الشركة، ويحقق أداء أفضل ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح؛
- ✓ يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها؛
- ✓ تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط الشركات العاملة وتجنب حدوث مشاكل في الأجهزة المصرفية أو الأسواق المالية المحلية والعالمية؛
- ✓ تساعد حوكمة الشركات الجيدة على جلب الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يعيق نمو الشركات.

الفرع الثاني: ضوابط حوكمة الشركات وأهدافها

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع ضوابط (خصائص، ركائز) ومبادئ محددة لتطبيقها وتحقيق هدفها، وهي كالتالي:

❖ **خصائص وركائز حوكمة الشركات**

هناك خصائص وركائز التي يجب أن تتوفر حتى يتحقق الغرض من حوكمة الشركات.

- **خصائص حوكمة الشركات**

تتمثل هذه خصائص فيما يلي:[32]

- **الإنضباط:** هو حرص المؤسسة على إتباع قواعد سلوك الأخلاقية لتنسيق بين الاتجاهات وتطوير المهارات بشكل أسرع في الوقت المناسب؛
- **الشفافية:** مبدأ خلق بيئة ذات مصداقية ووضوح وإفصاح في المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة داخل المؤسسة بصورة حقيقية؛
- **المساءلة:** تعني أن كل مسؤول في المؤسسة معرض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين؛
- **المسؤولية:** المسؤولية التي يتحملها مجلس الادارة أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- **المسؤولية الإجتماعية:** هي أمر يتعيّن على كل منظمة أو فرد الالتزام بها للحفاظ على التوازن الاجتماعي الجيد؛
- **العدالة:** وجوب إحترام حقوق جميع أطراف أصحاب المصلحة في الشركة.

[32] فاتح غلاب، " تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة "، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، 2011/2010 ،ص .11.

- **ركائز الحوكمة**

تعتبر ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات ولضمان تحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحسين أداء من خلال تفعيل الرقابة بشقيها المالي والإداري والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، وتتمثل هذه ركائز كما يلي:[33]

أ) السلوك الأخلاقي:و تتضمن:

- الالتزام بخلق حميد وجيد؛
- الالتزام بقواعد وإجراءات السلوك المهني؛
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة؛
- الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على محيط البيئي؛
- الشفافية عند تقديم المعلومات.

ب) الرقابة والمساءلة: وتتضمن:

- وجود جهات رقابية عامة مثل: هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البنك المركزي والبورصة؛
- تفعيل دور أصحاب المصلحة في نجاح الشركة وتحقيق هدفها؛
- وجود جهات رقابية مباشرة مثل: المساهمون، مجلس الإدارة ،لجنة المراجعة، المدققين الداخليين والخارجيين؛
- وجود أطراف أخرى: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون.

ت) إدارة المخاطر: وتتضمن:

- وضع نظام لإدارة المخاطر للتعرف على أهم المخاطر التي تواجه الشركة وإدارتها؛
- الإفصاح عن المخاطر وتوصيل النتائج إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

❖ **مبادئ حوكمة الشركات**

بعد تزايد أهمية حوكمة الشركات وتزايد الدعوات إلى ترسيخها من طرف الشركات قامت العديد من المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات من أجل تسهيل تطبيقها في أرض الواقع وإرشاد الشركات لوضع نضم فعالة لحوكمة الشركات، من بين المنظمات التي وضعت مبادئ لحوكمة الشركات نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة التجارة العالمية (OCM)، مؤسسة التمويل الدولية..الخ، ولكن أكثرها قبولا واهتمام هي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

[33] طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات–المفاهيم–المبادئ– التجارب–المتطلبات" الدار الجامعية القاهرة ،2009/2008، ص49.

تهدف مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق النسخة المحدثة في عام 2004، إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة، حيث يمكن لجميع الدول الإتفاق عليها دون أن تكون إلزامية، ويمكن تطبيق المبادئ بغض النظر عن مستوى تمركز الملكية. وتم ترتيب هذه المبادئ تتمحور حول ستة مبادئ أساسية وهي:[34]

- **مبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال لإطار الحوكمة:**

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، وإلزام الجميع بتطبيق القوانين ويتم ذلك تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة بالأسواق.

- **مبدأ الثاني: ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:**

يرتكز هذا المبدأ على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق لمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية مثل (طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة في إجتماعات الجمعية العامة والتصويت على قراراتها.

- **مبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:**

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة إنتهاك حقوقهم.

- **مبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح:**

يجب أن يشمل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون، كأن تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشاط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.

- **مبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:**

نعني به تكليف إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

[34] أوصيف لخضر "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات "، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009،ص 24، 25، 26.

- **مبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:**

ويقصد به إعطاء إطار الذي يسمح حوكمة الشركات الخطوط الارشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

❖ أهداف حوكمة الشركات

تهدف قواعد الحوكمة الأساسية إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية و المالية والفنية وإحترام الضوابط والإجراءات والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة الصحيحة والسليمة للقواعد وتساعد على جذب الإستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة، وتدعيم الفساد بكل صوره سواء كان إداريا او ماليا أو محاسبيا، وتطوير إقتصاد السوقي ومن بين أهداف حوكمة الشركات نذكر منها :[35]

- ✓ تحقيق العدالة توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة داخل أو خارج الشركة؛
- ✓ ضمان الشفافية وإفصاح في تقارير المالية وتحسين مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- ✓ النواحي الادارية للشركات: تهدف إلى تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين لبناء استراتيجية حكيمة لاتخاذ القرارات العادلة؛
- ✓ تحسين إدارة الشركة من خلال تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة أداء العاملين وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛
- ✓ تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية ومساعدته في الحصول على التمويل؛
- ✓ الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة أداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي يسعى لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق و السليم لمحاربة الفساد بكل صوره، وتعميق ثقافة الإلتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن إستخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجذب الإستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

[35] مصطفى يوسف كافي،الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ،الطبعة 1،مكتبة مجتمع العربي، الاردن،2013ص:221-222.

الفرع الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات

❖ **دور المراجعة الداخلية في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات**

إن الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي ولجان المراجعة في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة، والتماثل والملائمة ذلك في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجين، خاصة المستثمرين، ولمعرفة كيف يمكن التأكد من علاقة الربط بين نجاعة المراجعة الداخلية في التطبيق السليم للحوكمة يستدعي التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات، والتي مصدرها بالدرجة الأولى المراجع الداخلي، الذي يعتبر أحد أهم ركائز الحوكمة، ويقدم رؤية موضوعية لوضعية الشركة، وذلك من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية للشركة، ومن هذه الأبعاد نذكر:[36]

- **إلتزام بالرقابة المحاسبية:**

تسعى الإدارة في إختيار السياسة المحاسبية المناسبة وذلك بتطبيق الحوكمة فإن الحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير المحاسبة المحددة، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة إستخدام المعايير المحاسبية وإلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين في مشاركة القرارات الأساسية للشركة.

- **المراجعة الداخلية:**

يعتبر إرتباط المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات يعتبر إرتباط وثيقي على المستوى مجالات العلمية والعملية ،وكذا تؤثر بصفة أو أخرى بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتؤتي ثمارها وهدفها بدون دعم مهنة المراجعة الداخلية فإن مبادئ الحوكمة تؤدي دورا أكبر في مجال تطوير مهنة المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة بما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، وتساعد كذلك في حماية أموال شركة والخطط الإدارية الموضوعة.

المراجعة الخارجية:

إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعالا في نجاح حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، التي تعد من الشركة بعد مراجعتها وتأكد من صحة المعلومات الواردة يقوم بإعداد تقرير يرفق بالقوائم المالية.

[36] سليم طرابلسي ،خيرالدين معطى الله، المراجعة الداخلية كآلية للإرساء وتعزيز حوكمة الشركات ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9العدد02 سنة 2016 ص 449-482.

- **لجنة المراجعة:**

تقوم لجنة المراجعة بدور أساسي وحيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق ومتابعة قواعد الحوكمة وتقييم فعالية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها لإتخاذ القرارات المناسبة.

- **تحقيق الإفصاح والشفافية:**

كما تم التطرق له سابقا ضمن مبادئ الحوكمة فإن الافصاح والشفافية هم أهم مبادئ ودعائم وسمات الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات وتحقق نجاحها، فالإفصاح السليم بعد تأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وجلب رؤوس الأموال.

❖ **دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات:**

- **تعظيم القيمة للعملاء:**

كما كان المراجع الداخلي مهتما بإكتسابه مهارات جديدة والتطوير من أليات تنفيذ مهامه فإن ذلك يزيد من جودة الخدمات التي يقدمها لشركة، مما يدعم جهود الشركة في زيادة القيمة المتحققة للعميل، ويعتبر المراجع الداخلي شريك في عملية الحوكمة، كما أن فاعلية تنفيذ الحوكمة تتوقف على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة، كما يتضح دور آخر للمراجع الداخلي والمتمثل في زيادة القيمة المتحققة للعميل، من خلال التقييم الجيد للنظم الرقابية، وتقديم نصائح وتوصيات التي من شأنها أن ترفع مستوى جودتها[37].

- **تعظيم القيمة للمساهمين:**

ونعني به لأبد من حماية حقوق المساهمين وتقع هذه المهمة على عاتق مجلس الإدارة الذي ينوب عنهم في إدارة أموالهم، كما أن المجلس هو المسؤول الأول عن تلبية إحتياجات المساهمين والإفصاح عن مدى فاعلية الإدارة في تسيير أموالهم، كما يشرف على إعداد التقارير المالية التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات من طرف المساهمين أو المساهمين المحتملين، ودور المراجعة الداخلية يكمن في ضمان دقة ومصداقية التقارير المالية وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس الإدارة، كما نساهم في الحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها الشركة مما ينتج عنه الاستغلال الأمثل للأصول، وحمايتها من الأخطار التي تنتج عن الغش أو عدم الإلتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة في الشركة.

[37] أوصيف لخضر، مرجع سابق،ص90.

- **تعظيم القيمة لأصحاب المصالح:**

يتمثل أصحاب المصالح في الموظفين والموردين والدائنين والاتحادات النقابية والمجتمع المحيط، كما يضمن نظام الحوكمة حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، وإحترام حقوقهم وتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، ويجب توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب وإتاحة الفرصة لتطوير أليات مشاركة العاملين في تحسن الأداء، ومشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وهنا يبرز دور المراجعة الداخلية من خلال التقييم الذاتي لنظم الرقابة الداخلية، مما ينتج عنه رفع مستوى وجودة كفاءة عمليات الشركة وتعظيم ما يتولد عنها من قيمة أو منفعة لأصحاب المصالح.[38]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقا رنتها بالدراسة الحالية

حسب ما تم الإطلاع عليه كانت هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تنوعت بين الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية ومن أهمها نجد:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة تجانية حمزة، لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي،2020، بعنوان "إسهامات حوكمة الشركات في تطوير المراجعة الداخلية"– مقال علمي بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد02.

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة إسهامات وإنعكاسات مفهوم حوكمة الشركات على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال أن المراجعة الداخلية تعتبر صمام الأمان للشركات، للحد من أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي أثرت على أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل وضعف مستوى المراجعة الداخلية، مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارات ومجالس إدارات الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات. وكان أهم أثر لانعكاسات حوكمة الشركات على وظيفة المراجعة الداخلية أنها أصبحت تعمل على زيادة قيمة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها، وتقييم فاعلية إدارة المخاطر، والرقابة والمحافظة على أموال المالكين.

[38] أوصيف لخضر، مرجع سابق،ص91.

2- دراسة كريم قوبة،2017،بعنوان:" إثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات"، مقال علمي بمجلة المعارف، العدد22.

يهدف هذا البحث إلى إظهار أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال دراسة نظرية تعتمد على المنهج الوصفي، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور تتمثل أولها في إظهار المدخل الحديث للمراجعة الداخلية، ثم قمنا بتوضيح الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ثم في الأخير توضيح أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم هذه الأخيرة، معتمدين في ذلك على مجموعة من البيانات الأولية من كتب ومقالات ودراسات وهيئات دولية لها صلة بالموضوع، الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، حوكمة الشركات، معايير المراجعة الداخلية، مبادئ حوكمة الشركات، لجنة المراجعة.

وكانت نتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: زيادة تنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية سيؤثر إيجابا على حوكمة، توعية الأطراف ذوي العلاقة بأهمية المراجعة الداخلية ودورها الفعال في دعم حوكمة الشركات وأليات تنفيذها، التأكد على أهمية التنسيق والاتصال بين مختلف أطراف الفاعلة في حوكمة ومراجعة وعقد إجتماعات دورية وسنوية لتحقيق ذلك.

3- دراسة بلواضح فاتح، براق محمد، 2017، بعنوان:" الدور الحكومي للمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية "، مقال علمي بمجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال إتباع منهج وصفي وتحليلي، حيث يتم التعرض إلى حوكمة المؤسسات وكذا إدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في تفعيلها وتحسينها، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم قياس مدى تأثير المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية من خلال الاستعانة باستبانة موزعة على 44 مراجعا داخليا لعشرة بنوك، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة إرتباط قوية بين المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تقديم تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة حول فعالية عمليات إدارة المخاطر مما يساهم في حوكمة البنوك في جانب إدارة المخاطر، إضافة إلى أن عمل المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها على فعالية إدارة المخاطر والمتمثلة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، استقلاليته وموضوعيته وجودة أدائه، كما أنه هناك ثلاث مجالات أساسية على أساسها يتأتّى أحد أدوار المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك والمتمثل في دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر، تقييمها ومعالجتها.

4- دراسة فاتح سردوك،أحمد نصير، 2017،بعنوان:" إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة المراجعة- دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعيين الخارجين وأطراف الحوكمة في الجزائر"، مقال علمي بمجلة المعارف.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل القابلية لاعتماد لجان المراجعة ضمن آليات حوكمة الشركات، ودورها في تحقيق الجودة لخدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، من خلال تحليل هذا الأثر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وكذلك جميع الفئات المستفيدة من خدماتهم والمتفاعلة معهم في ظل حوكمة الشركات. وقد تم معالجة اشكالية الدراسة المرتبطة بهذا الإطار المقترح من خلال مختلف

مهام وآليات لجان المراجعة في ظل دورها الرقابي والاشرافي على المراجعة الخارجية، كما تم إعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية في ظل المعايير الدولية لرقابة الجودة للمراجعة، ضمن العوامل المقترحة لتحقيق رقابة جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستبيان لتحليل آراء المجتمع المالي المساهم في التطبيق لآليات لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات، ودور سياسات واجراءات رقابة الجودة، ودعمها في تحقيق رقابة جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

وكانت نتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: يوجد إرتباط قوي بين التطبيق السليم لدور الرقابي للجان المراجعة بتفاعل وتنسيق وتكامل مع سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية، إن اختلاف في درجة الموافقة على اليات لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية يظهر قبول اقل من طرف المراجعيين الخارجيين لهذا الدور الرقابي والاشرافي في دعم الرقابة على جودة خدماتهم .

5- دراسة طرابلسي سليم، معطى الله خير الدين، 2016، بعنوان :" المراجعة الداخلية كألية للإرساء وتعزيز حوكمة الشركات– دراسة ميدانية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2.

يهدف هذا البحث إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات باعتبارها أحد عناصرها الأساسية، ولتحقيق ذلك قام الباحثين بتقسيم الإطار النظري للدراسة إلى ثلاث محاور، المحور الأول تعرضنا فيه حوكمة الشركات، في المحور الثاني تطرقنا إلى البعد الرقابي لحوكمة الشركات أما المحور الثالث فخصص لأداء المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمخاطر ودورها في تفعيل الحوكمة، وشملت الدراسة الميدانية عينة من شركات المساهمة حيث تم إعداد استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة البالغ عدده 47 مستجوبا، وإستخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل لبيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها اعتبار المراجعة الداخلية كأحد أهم آليات تفعيل حوكمة الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات كان من أهمها تعريف أعضاء المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، تعيين عناصر أكثر كفاءة داخل إدارات المراجعة الداخلية بما يضمن حسن أدائها لعملها ماليا وفنيا، وإعادة التأهيل العلمي والعملي والمعرفي لأعضائها بما يستوعب أسس ومبادئ الحوكمة والتطورات الخاصة بها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة Irwan Adimas Ganda Saputra, Ahmed Yousuf 2019، بعنوان:

"The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Contribution to Determine Audit Fees for External Audits- "Journal of Finance and Accounting, Vol. 7, No. 1.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في الحوكمة الرشيدة للشركات و معرفة مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تنفيذ التدقيق الخارجي وتحديده للأتعاب المراجعة، الطريقة المستخدمة هي أدبيات المراجعة المتعمقة والنقدية من

خلال إتباع منهج وصفي وتحليلي تم إستلامه في 24 سبتمبر 2018 ؛ تمت المراجعة في 11 ديسمبر 2018 ؛ تم القبول في 25 يناير، تظهر نتائج تحليلنا أن دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات هو تقييم عدالة البيانات المالية ، للامتثال لما هو معمول به المعايير والقواعد ، وتقديم المشورة الإبداعية بشأن الفعالية والكفاءة التشغيلية للشركة، كما تتأثر فعالية وكفاءة تنفيذ عمليات المراجعة الخارجية بتوافر المراجعة الداخلية ومعرفة خبرة المدققين الداخليين وجودة المراجعة الداخلية ومستوى التنسيق بين المدققين الداخليين والمدققون الخارجيون ، ومستوى المخاطر في بيئة التدقيق ، وأسلوب عمل المدقق الخارجي، نستنتج بأن وظيفة التدقيق الداخلي له دور مهم للغاية في حوكمة الشركات علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر وظيفة التدقيق الداخلي عالية الجودة على فعالية وكفاءة تنفيذ عمليات التدقيق الخارجية.

2- دراسة Veronica Mukyala Bob Ssekiziyivu Caroline Bonareri Tumwebaze Zainabu Tirisa & Ashim Tumwebonire، بعنوان:

"Corporate governance, internal audit function and accountability in statutory corporations -To cite this article2018.

هدفت هذه الدراسة تحديد مساهمة الشركات للإدارة ووظيفة التدقيق الداخلي بشأن المساءلة في الشركات النظامية، هذه الدراسة مقطعية ومترابطة، تم جمع البيانات من خلال إستبيان مسح 66 شركة، تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء حزمة للعلوم الاجتماعية تشير نتائج الارتباط إلى وجود ارتباط إيجابي بين حوكمة الشركات والمساءلة وكذلك وظيفة التدقيق الداخلي والمساءلة أثناء نتائج الانحدار تشير إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي فقط هو مؤشر هام على المساءلة، يوضح نموذج الانحدار أن كليهما وظيفة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات تتوقع 36.2٪ من التباين في مساءلة الشركات القانونية، هذه الدراسة مناسبة لصانعي السياسات في شروط ضمان وجود سياسات قوية لإدارة المخاطر والتأكد من ذلك هناك ضوابط داخلية فعالة لتحسين المساءلة في هذه المؤسسات. .

3- دراسة Zaroug Osman Bilal, Omar lgbal Twafik،2018، بعنوان :

"The Influence of Internal Auditing on Effective CorporateGovernance ،in the Banking Sector in oman Department of Accounting and Finance ،dhofar University ،College of Commerce and Business Administration Salalah Oman–European Scientific Journal March 2018 edition.

هدفت دراسة إلى تأثير التدقيق الداخلي على حوكمة فعالة للشركات في البنوك التجارية المدرجة في مسقط سوق الأوراق المالية في عمان، تم إستخدام استبيان لجمع البيانات وتم توزيعها على 100 من كبار المسؤولين والمراجعة الداخلية قسم البنوك التجارية، تبين نموذج الانحدار الذي تم إستخدامه في هذه الدراسة خمسة متغيرات تابعة: إستقلالية ،التدقيق الداخلي، الكفاءة ،والعناية

المهنية اللازمة ، طبيعة العمل؛ ضمان الجودة و برنامج التحسين وإدارة نشاط التدقيق الداخلي تثبت نتائج البحث علاقة إيجابية مهمة بين التدقيق الداخلي والحوكمة الفعالة للشركات، المتغيرات الداخلية واستقلالية التدقيق والكفاءة والعناية المهنية الواجبة وطبيعة العمل كانت مرتبطة بشكل كبير بحوكمة الشركات، لضمان الجودة وبرنامج تحسين وإدارة نشاط التدقيق الداخلي.

4- دراسة Omolaye KE and Jacob RB ،2017، بعنوان:

"The Role of Internal Auditing in Enhancing Good، Department of Accounting ، Corporate Governance Practice in an Organization Nigeria 2017، Bayelstate، Otuoke ،Federal University.

هدفت دراسة دور التدقيق الداخلي في تعزيز ممارسات حوكمة الشركات الجيدة في القطاع المصرفي في نيجيريا مع التركيز على الأداء وربما تقديم التوجيه بشأن تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات، تم تحقيق الهدف من خلال مراجعة نقدية للأدبيات ذات الصلة وتنفيذ بحث مسح باستخدام استبيانات البريد الإلكتروني، كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين IAF وأداء البنوك من خلال الكفاءة التشغيلية والنمو التنظيمي والربحية للاستمرارية في العمل، كان الاستنتاج الرئيسي المستخلص من هذه الدراسة هو الامتثال للشركات تؤدي مبادئ الحوكمة (خاصة IAF) إلى أداء تنظيمي أفضل في القطاع المصرفي في نيجيريا وبناءً على ذلك ، تمت التوصية بضرورة دعم IAF باستمرار من قبل الإدارة ومجلس الإدارة لجنة التدقيق من حيث العدد الكافي من الموظفين والتدريب والتعويضات لتحقيق الفعالية.

المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

لقد نالت الدراسات السابقة قسطا وافرا فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية و حوكمة الشركات ،إذ نلاحظ أنه يوجد إختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة إتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى **إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتعزيز حوكمة الشركات ؟**

ويمكن تلخيص مميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- ☒ تبين مدى تطبيق أنظمة الحوكمة بإدارة المراجعة الداخلية في شركة التامين من حيث أن إدارة المراجعة الداخلية تؤثر في الوصول للأهداف وتفعيل مبادئ الحوكمة في شركة من خلال مناقشة نظام الرقابة الداخلية ودورها الفعال في إدارة المخاطر وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للخطر داخل الشركة وذلك بالمعرفة الكافية بالمعايير المهنية للمراجع الداخلي لوضع إجراءات التأكد من القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة الشركات؛
- ☒ تبين مدى قوة تأثير تقرير المراجع الداخلي وتوصياته في تطبيق أنظمة الحوكمة في مؤسسة التأمينات؛

- ☒ إبراز تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم تطبيق حوكمة الشركات؛
- ☒ إبراز أهمية الحوكمة الشركات من خلال عرض أهم المبادئ والضوابط التي يمكن أن يكون لها تأثير بعملية المراجعة الداخلية؛
- ☒ معرفة عينة الدراسة التي شملت أراء مديرين، المراجعين داخليين، رؤساء الأقسام وموظفين من مختلف مستويات الشركة؛
- ☒ مساهمة المراجعة الداخليةكأليةلتفعيل حوكمة الشركات و لزيادة موثوقية المعلومات المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق إتضح لنا أن المراجعة الداخلية تمثل الركيزة الأساسية لنظام الرقابة وهذا من خلال الإعتماد بدرجة كبيرة على مدى مصداقية المعلومات التي تقدمها، بالإضافة إلى دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات ، وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة تمكنا من إستنتاج ما يلي:

- أن مبادئ حوكمة الشركات تركز أساسا على الأطر الإدارية والمالية والقانونية التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح، والتي تحدد كيفية توجيه الشركة ومراقبتها وتحسين أدائها؛
- تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق مستوى كافي من الإفصاح، من خلال ضمان العدالة في وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أي معلومات إضافية إلى حملة الأسهم و أصحاب المصالح بالشركة لتزويدهم بما يساعدهم في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد:

سعت الشركات الجزائرية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز ألية المراجعة الداخلية، وفيما يلي سنحاول التعرف على الدور الذي تقوم به الشركات الجزائرية لتفعيل مبادئ الحوكمة من خلال إلتزام بالمراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية لتأمين بورقلة.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: طريقة والأدوات الدراسة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى طريقة وأدوات جمع البيانات التي ستفيدنا في حل إشكالية موضوعنا والمتمثلة في: **إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتعزيز حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للتأمين بالجزائر ؟** و هذا من وجهة نظر عينة الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع و عينة الدراسة، و أهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

تمثيل مجتمع الدراسة في المؤسسة الوطنية للتأمين بورقلة.

❖ **نشأة:**

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين(**SAA**) في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61%،و39% من رؤوس الأموال على التوالي، وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتدءا من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا انه بعد ذلك وتحديدا في 1966/05/27 تم تأميم الحصة المصرية من خلال قمة الهرم، وبذلك احتكار الدولة لقطاع التأمين.

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين **SAA** على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر ب 10 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2.5 ليبلغ سنة 2003، 3.8 مليار دينار جزائري، ويبلغ رأسمالها سنة 2016 مليار دينار جزائري، سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعليمة 07/95 حول التأمينات التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع إحتكار الدولة لنشاط التأمين.

الشركة الوطنية للتأمين، شركة تحت وصاية وزارة المالية وهي تشمل ثلاث فروع:

مؤسسة الخبرة؛

مؤسسة النظافة؛

مؤسسة الصيانة.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة بمجموعة من العاملين الذين ينتمون لمصلحة المراجعة الداخلية أو مصلحة المالية والمحاسبة والادارة، الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية.

❖ **إعداد إستمارة الإستبيان**

من أجل الحصول على البيانات و المعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم إستبيان خصيصا لهذا الغرض و ذلك بناءا على فرضيات الدراسة و متغيرات الدراسة المتمثلة بالمتغير التابع (حوكمة الشركات) أما المتغير المستقل فهي (المراجعة الداخلية)، و يتكون هذا الإستبيان من جزأين على النحو التالي:

الجزء الأول: الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد العينة و تشمل (الجنس، العمر، الفئة الوظيفية، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية).

الجزء الثاني: يتضم هذا الجزء المحاور الدراسة والمقسم الى:

- ✓ المراجعة الداخلية (متغير مستقل) : يتضمن(07) فقرات لقياس دور وظيفة المراجعة الداخلية.
- ✓ حوكمة الشركات (متغير تابع) : يتضمن (13) فقرة تقيس حوكمة الشركات وذلك من خلال جدول يبين محاور الدراسة:

متغيرات الدراسة	عبارات الاستبيان	
المراجعة الداخلية	Q7 ⟵	Q1
حوكمة الشركات	Q20 ⟵	Q8

تم إعداد أسئلة الاستبيان بشكل محدد ومغلق، حتى يسهل علينا المعالجة الإحصائية معتمدين بذلك على مقياس ليكارت الخماسي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) : **مقياس ليكارت الخماسي**

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من محمد خير سميم أبو زيد، التحميل الإحصائي لبيانات باستخدام برمجة (**spss**)،دار الجزيرة، عمان، الأردن، 2010،ص 27.

❖ **تحكيم الاستبيان:**

خضع هذا الاستبيان للتحكيم من مجموعة من الأساتذة والمختصين في مجال الحوكمة والمراجعة الداخلية، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان وذلك من خلال جوانب التالية[39] :

- دقة صياغة الأسئلة و صحة الإجابات؛
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم و المنهجية.

وبناءا على الملاحظات التي قدمها السادة المحكمون والأخذ بها، تم صياغة الاستبيان في شكله نهائي.

❖ **توزيع الاستبيان:**

تم توزيع إستمارة الاستبيان على 35 فرد من أفراد العينة وبعد جمع الاستبيانات الموزعة تم فرزها فتحصلنا على 30 إستمارة صالحة مقسمة كما يبين الجدول الموالي و يوضح توزيع هذه الإستمارات:

الجدول رقم (2- 2): **توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة**

البيان	العدد	النسبة المئوية
الإستمارات الصالحة للتحليل	30	85.72
الإستمارات الملغاة(غير كاملة الإجابة أو الواردة بعد الأجل)	5	14.29
مجموع الاستمارات الموزعة	35	%100

المصدر : من إعداد الطالبين بعد عملية الفرز

[39] أساتذة وباحثين ومهنيين مختصين: " محافظ الحسابات. بن داود عبد الرزاق،د.قريشي محمد الصغير، أ. بن تفات عبد الحق"مهنيين و أساتذة من جامعة ورقلة.

نموذج الدراسة الشكل رقم (2–1):

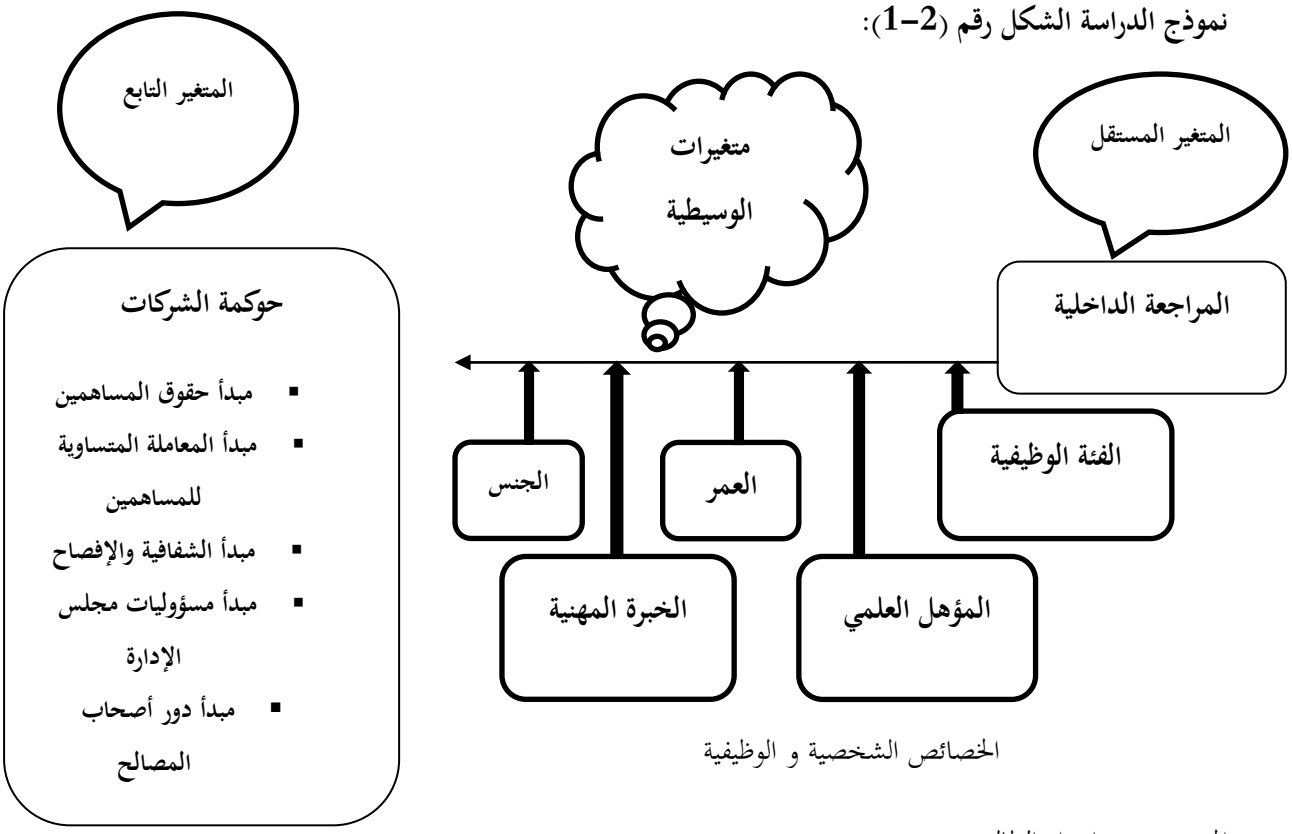

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية (الأدوات) المستخدمة في معالجة المعطيات

من أجل إستكمال إجراءات الدراسة الميدانية وبيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان:

الفرع الأول: الأساليب المستعملة

تعددت أساليب الإحصائية لمعالجة البيانات المجمعة وكانت على النقاط التالية:

- برنامج (excel) لإعداد مصفوفة؛
- تم تحليل البيانات و معالجتها بواسطة البرامج (**SPSS**) Statistical **P**ackage For **S**ocial **Sciences** وإعتمدت عملية التحليل على الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل الفا كرونباخ (**α**)؛
- مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة؛
- تحليل الانحدار البسيط و معامل إرتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين المتغير المستقل و التابع و اختبار (**TEST-F**) و (**TEST-T**) التي إستخدمت في إختبار الفرضيات؛
- تحليل التباين الأحادي **ONE WOY ANOVA**.

❖ **إختبار ثبات الاستبيان بطريقة " ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)** :

من أجل إختبار مصداقية و ثبات الاستبيان و للتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان و لكل متغير على حدى فقد تم إستخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد (**0 –1**) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، و على العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمت المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: نتائج إختبارات الثبات

عند تطبيق إختبار المصداقية والثبات آلفا كرونباخ وجدنا أن قيمته بلغت(0.927)و هي قيمة جيدة ومعبرة عن صدق الأداة.

أي هي صدق الاستبيان للأبعاد المحاور (1) و (2) تعطينا نظرة أيهما يساهم أكثر في صدق إستمارة الاستبيان.

جدول(2- 3) **يبين معامل الصدق والثبات لمحاور الاستبيان** :

المحاور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
المراجعة الداخلية	07	0.852
حوكمة الشركات	13	0.905
الاجمالي	20	0.927

يتضح من خلال نتائج الواردة في جدول أعلاه بلوغ محور حوكمة الشركات 0.905وهي قيمةجيدة ما يدل على مساهمة في مصداقية إستمارات تليه محور المراجعة الداخلية إذ بلغت قيمته 0.852وهي جيدة تبين صدق إستمارة ومن هذا البعدين نستنتج أن محور حوكمة الشركات يساهم بنسبة كبيرة في صدق إستمارة إستبيان الدراسة.

المبحث الثاني :تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل و تفسير نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات و مناقشتها.

المطلب الأول :عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية و القياسية و البرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بالمتغيرات الوصفية

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الجنس، العمر، الفئة الوظيفية، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية.

1- توزيع العينة حسب متغير الجنس:

يبين الجدول رقم (2 – 4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب إختلاف جنسهم بين الذكور و إناث وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2- 4): **توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	25	%83.33
انثى	5	%16.67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2 – 2) : **تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الجنس**

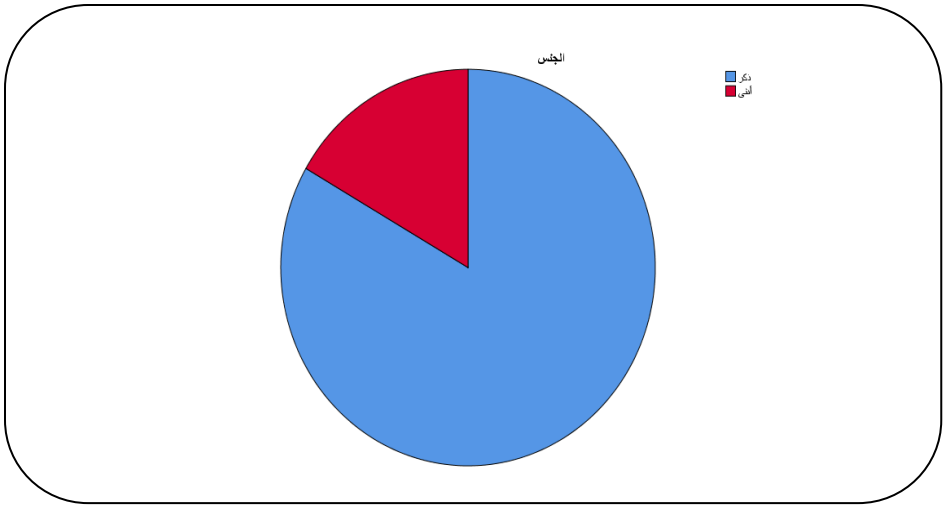

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا كلهم ذكور وهذا بنسبة 83.3% أما الإناث فكانوا بنسبة 16. 7% فقط.

2- توزيع العينة حسب متغير العمر:

يبين الجدول رقم (2 – 5) : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب إختلاف أعمارهم و هذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2- 5) : **توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	-	%0
من 26 الى 35 سنة	8	%26. 7
من 36 الى 50 سنة	20	%66.7
اكبر من 50 سنة	2	%6.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2 - 3) : تمثيل عينة الدارسة حسب متغير العمر

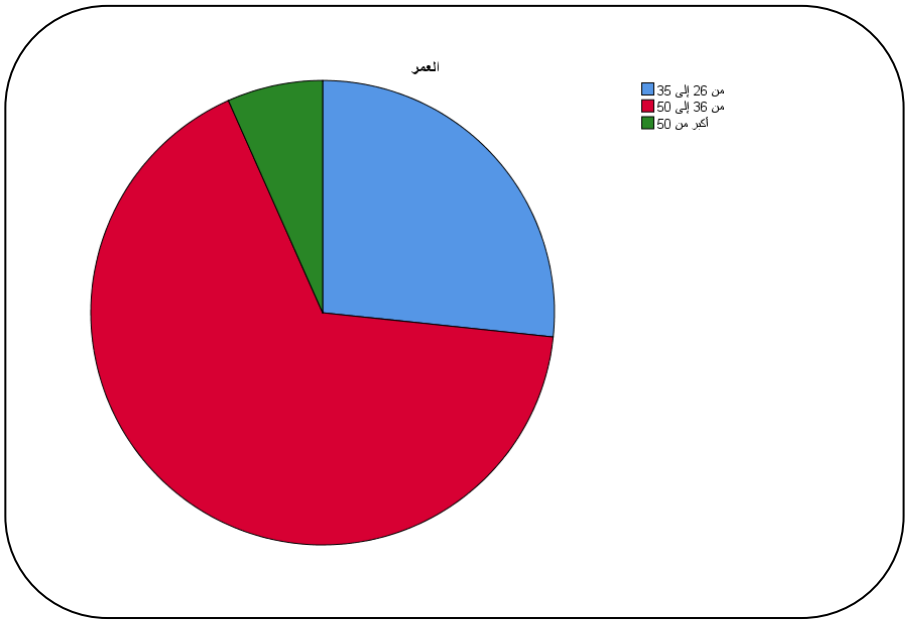

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة، أن أكثر الفئات العمرية تكرارا هي الفئة الثالثة بنسبة66.7%، ثم تليها الفئة العمرية الثانية بنسبة7 .26% ، أما الفئة التكرارية الأخيرة تمثل بنسبة 6.7%، و السبب أن الفئات العمرية المتقدمة في العمر أكثر تكرارا من الفئات الأخرى هو الخبرة المهنية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، فهي مؤشر جيد لإعطاء نتائج واضحة و دقيقة للدراسة الميدانية.

3- توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية:

يبين الجدول رقم (2- 6) : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف وظائفهم و هذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2- 6): **توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة**

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير مؤسسة	1	%3. 3
رئيس قسم	8	%26. 7
مراجع داخلي	1	%3.3
موظف	20	%66. 7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2- 4) : **تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الوظيفة**

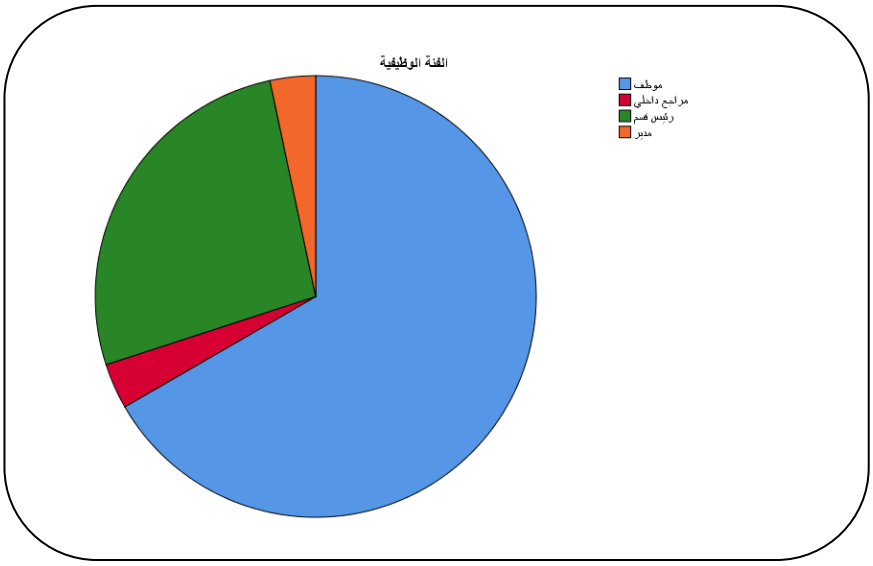

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير الفئة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، أنه تتكون من أربع فئات، و أن أكثر الفئات الوظيفية تكرارا هي (الموظفين) بنسبة 66. 7% ، وأقل الفئات تكرارا و المتمثلة في مدير مؤسسة و مراجع داخلي بنسبة3.33 %.

4- توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (2- 7) : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب إختلاف مستواهم العلمي و هذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2- 7) : **توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريا	3	%10
ليسانس	11	%36. 7
ماستر	8	%26. 7
ماجستر	3	%10
شهادات مهنية اخرى	5	%16. 7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2- 5): **تمثيل عينة الدارسة حسب متغير المؤهل العلمي**

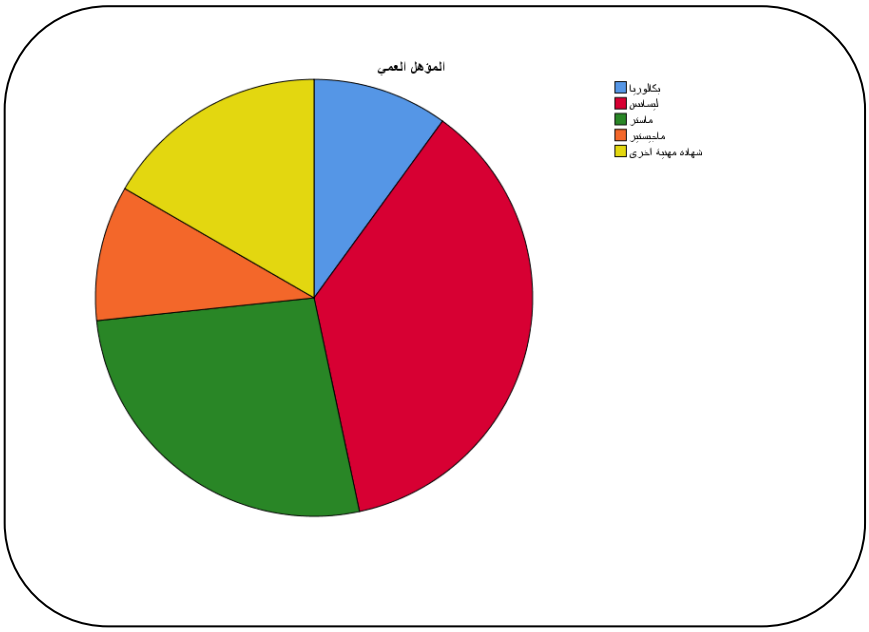

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أكثر الفئات العمرية تكرارا هي الفئة (ليسانس) بنسبة 36. 7% ، و أقل الفئات تكرارا هي الفئتين (بكالوريا ،ماجستر) بنسبة10% .

5- توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

يبين الجدول رقم (2- 8) : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب خبرتهم المهنية و هذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2- 8) : **توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية**

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	3	%10
من 06 الى 10سنة	7	%23. 3
من 11 الى 15 سنة	10	%33. 3
أكثر من 15 سنة	10	%33. 3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2- 6) : **تمثيل عينة الدارسة حسب متغير الخبرة المهنية**

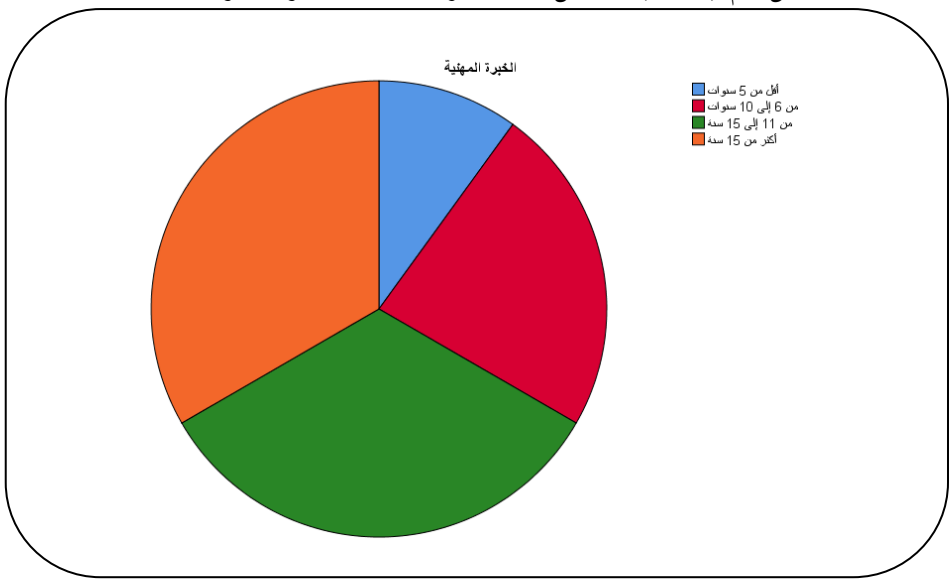

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من أربع فئات، نلاحظ أن أكثر الفئات تكرارا هي الفئة الثالثة والرابعة بنسبة 33.3 % ، وأقل الفئات تكرار هي الفئة أولى بنسبة10% .

الفرع الثاني : عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة

بغية عرض النتائج المتعلقة بأراء عينة الدراسة لأبد من إتباع الخطوات الأتية وهي قمنا بحساب الوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها، وبما استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبيان فإن:

- عدد البدائل= 5

- مجموع البدائل = 15

المتوسط الحسابي الفرضي المطلق = مجموع البدائل / عدد البدائل= 15 ÷ 5= 3

تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل ايجابي أو سلبي عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي ، وتم حساب حدود الفئات عن طريق المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى= 5-1 = 4

- طول الفئة: المدى / عدد التكرارات= 5/4 =0.8

نضيف النتيجة 0.8 بالتدريج إلى الفئات إبتداء من الفئة ا لأولى وتكون كالآتي:

- الفئة الأولى: [1 – 1.8 [تمثل الإجابة لا أوافق بشدة؛
- الفئة الثانية: [1.81- 2.6[تمثل الإجابة لا أوافق؛
- الفئة الثالثة :[2.61- 3.4 [تمثل الإجابة محايد؛
- الفئة الرابعة:[3.41 – 4.2[تمثل الإجابة أوافق؛
- الفئة الخامسة:]4.21- 5] تمثل الإجابة أوافق بشدة.

بعد تفريغ البيانات الموجودة بالإستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل تم الحصول على النتائج التالية:

1- نتائج أراء عينة الدراسة حول المحور الاول

الجدول رقم (2- 9): **نتائج أراء عينة الدراسة حول المراجعة الداخلية.**

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1- إن وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة مستقلة.	3.30	0.95	7	محايد
2 - تعتمد كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة تعتمد على تكوين مستوى علمي وعملي جيد وخبرة مهنية للمراجعين.	3.86	0.77	1	موافق
3- تعمل إدارة المراجعة الداخلية على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة وتصحيحها.	3.66	0.80	3	موافق

4- تتميز إدارة المراجعة الداخلية بالمرونة ومواكبة التطور الحاصل في عمليات وأنشطة المؤسسة.	3.53	0.86	4	موافق
5- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للخطر داخل الشركة.	3.73	0.90	2	موافق
6- تأخذ إدارة المراجعة الداخلية في اعتبارها المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة.	3.46	0.81	6	موافق
7- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي.	3.50	0.93	5	موافق
المتوسط العام	**3.58**	**0.63**	**-**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

يوضح جدول أعلاه نتائج أراء عينة الدراسة حول محور المراجعة الداخلية وجاء ترتيب العبارات على التسلسل التالي إذ نلاحظ العبارة الثانية بالمرتبة الاولى بأعلى متوسط حسابي بلغ 3.86 وإنحراف معياري 0.77، ثم تليها المرتبة الثانية العبارة الخامسة بمتوسط حسابي 3.73وإنحراف معياري 0.90، أما العبارة الاولى فقد إحتلت المرتبة الاخيرة أدنى ترتيب بمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري 0.95، وقد بلغ المتوسط العام لمحور المراجعة الداخلية بقيمة متوسط حسابي 3.58 وإنحراف معياري 0.63 مما يدل على وجود تبني مؤسسة التأمين للمراجعة الداخلية في رقابة على أدائها مما يدل على صحة الفرضية الاولى.

2 – نتائج أراء عينة الدراسة حول المحور الثاني

الجدول رقم (2- 10) : **نتائج أراء عينة الدراسة حول حوكمة الشركات**

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
8- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان حق للمساهمين.	3.43	0.77	1	موافق
9- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان حق المساهمين في المشاركةوالحصول على المعلومات للتغيرات الأساسية في الشركة.	3.16	0.79	2	محايد

10- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة أسهم فيما يخص الإطلاع على التقارير المالية لشركة.	3.43	0.72	2	موافق
11- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين ومنع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.	3.43	0.81	1	موافق
12- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية.	3.83	0.69	1	موافق
13- تساهم المراجعة الداخلية على ضمان العدالة في الإفصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية للأطراف.	3.73	0.58	2	موافق
14- يتم الإشراف من قبل إدارة المراجعة الداخلية على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية وقياس أثرها.	3.56	0.89	3	موافق
15 تعمل المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الإدارة على توجيه ومراجعة إستراتيجية الشركة ومدى حرصها على تعظيم حملة الأسهم.	3.50	0.86	2	موافق

16- تساهم المراجعة الداخلية في إعداد هيكل التعويضات والمرتبات والتقارير والحوافز والمزايا الممنوحة للموظفين والعمال.	3.16	0.74	3	محايد
17- تقوم إدارة المراجعة الداخلية باتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة شركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى مواءمتها.	3.63	0.80	1	موافق
18- تساهم المراجعة الداخلية في العمل على احترام حقوق أصحاب المصالح كما يشرعها القانون؛ وضمان الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.	3.63	0.88	2	موافق

19- تساهم المراجعة الداخلية في العمل على إيجاد وتوفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين مستويات الأداء للشركة.	3.56	0.72	3	موافق
20- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف على عمليات التقصي ذات لعلاقة بالغش أوالأخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الأخطاء.	3.80	0.76	1	موافق
المتوسط العام	**3.53**	**0.53**	**-**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج spss

يتبين من خلال جدول أعلاه والمتعلق بنتائج أراء عينة الدراسة حول محور حوكمة الشركات ومبادئها: مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، مبدأ الشفافية والإفصاح، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ دور أصحاب المصالح.

وقد تم تقسيم عبارات المحور الثاني بناءا على مبادئ الحوكمة كما يلي:

- العبارة الثامنة والتاسعة تعبران عن مبدأ حقوق المساهمين بمتوسط حسابي للعبارة الثامنة بلغ 3.43 وإنحراف معياري 0.77 تليها المرتبة الثانية العبارة التاسعة بمتوسط حسابي 3.16وانحراف معياري 0.79؛

- العبارة العاشرة والحادية عشر تعبران عن مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بمتوسط حسابي 3.43 وإنحراف معياري 0.72 تليها العبارة الحادية عشر بمتوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري0.81 يتجهان نحو موافقة؛

- العبارات الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر يعبرون على مبدأ الشفافية والإفصاح حيث إحتلت فيه العبارة الثانية عشر بمتوسط حسابي 3.83وإنحراف معياري 0.69 تليها العبارة الثالثة عشر بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري0.58 وكذلك العبارة الرابعة عشر بمتوسط حسابي 3.56 وإنحراف معياري 0.89 توجه نحو الموافقة على هذا البعد؛

- العبارات الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر تمثل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث إحتل فيها العبارة الخامس عشر بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 0.86 يتجه نحو موافقة تليها العبارة السادس عشر بمتوسط حسابي 3.16 وإنحراف معياري0.74يتجه نحو حياد وكذلك العبارة السابع عشر بمتوسط حسابي 3.63 وانحراف معياري 0.80 توجه نحو الموافقة؛

- أما فيما يتعلق بمبدأ دور أصحاب المصالح فتم تمثيله من العبارات الثامن عشر والتاسع عشر و العشرون أين كان المتوسط الحسابي للعبارة الثامن عشر بلغ قيمة 3.63وإنحراف معياري 0.88 تليها العبارة التاسع عشر بمتوسط حسابي 3.56 وإنحراف معياري0.72 وكذلك العبارة عشرون بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.76 توجه نحو الموافقة على هذا المبدأ.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن مبدأ الشفافية والافصاح بلغ أعلى متوسط حسابي 3.83، وبلغ المتوسط العام لمحور الثاني حوكمة الشركات بقيمة متوسط حسابي 3.53 وإنحراف معياري 0.53 مما يدل على وجود موافقة في أراء عينة الدراسة على وجود وسعي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسة التأمين بورقلة مما يدل على صحة الفرضية الثانية.

المطلب الثاني : إختبار و تحليل فرضيات الدراسة

لقد تم إعتماد قاعدة القرار التالية لإختبار الفرضيات:

- ✓ قبول **H1**: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)؛
- ✓ رفض **H0**: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

الفرع الأول: إختبار وتحليل الفرضية الثالثة

يتم في هذه الدراسة إستخدام معامل الارتباط لقياس إمكانية وجود علاقة إرتباطية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ومبادئها ونجد من دراسة النتائج في الجدول التالي:

جدول (2-11) **نتائج معامل إرتباط بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات**

		المحور الأول (المراجعة الداخلية)	**المحور الثاني (حوكمة الشركات)**
المحور الأول المراجعة الداخلية	Pearson correlation	1	0.704
	Sig(2Tailed)	-	0.000
	N	30	30
المحور الثاني حوكمة الشركات	Pearson correlation	0.704	1
	(Sig(2Tailed	0.000	-
	N	30	30

** Correlation is signiticant at the 0.01 level

يتضح من خلال نتائج الواردة في الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في مؤسسة التأمين بورقلة حيث أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** مما يعني وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات، ولمعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بينهما تم الإعتماد على تحليل الإنحدار البسيط والجدول الموالي يوضح طبيعة هذه العلاقة بين المحورين حيث نرمز للمراجعة الداخلية بالرمزX أما بالنسبة لحوكمة الشركات تأخذ الرمز Y.

جدول (2- 12) **تحليل الانحدار البسيط** :

Model	B	Std Erot	T	Sig
Constant	1.032	0.283	3.647	0.001
المراجعة الداخلية	0.594	0.113	5.240	0.000

يتضح من خلال النتائج الجدول أعلاه أن هناك علاقة معنوية للمعالم الإحصائية حيث تبين الدلالة الإحصائية للثابت وللمراجعة الداخلية قيمها على التوالي: 0.001، 0.000 هي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني نرفض الفرضية الصفرية **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** أي أن معادلة الإنحدار تكتب على الشكل التالي:

$$\mathbf{Y = 0.594\ x\ + 1.032}$$

الفرع الثاني : إختبار وتحليل الفرضية الرابعة

جدول رقم (2- 13) : **تحليل التباين الأحادي بين المحور الأول والمحاور الجزئية لحوكمة المؤسسات**

ANOVA	المراجعة الداخلية	
محاور الجزئية لحوكمة شركات	دلالة المحسوبة	F
مبدأ حقوق المساهمين	0.073	2.148
مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	0.038	2.55
مبدأ الشفافية والافصاح	0.002	4.704
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	0.00	7.59
مبدأ دور اصحاب المصالح	0.00	6.11

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على spss

- إختبار وتحليل الفرضية الجزئية الأولى: إن قيمة مستوى الدلالة المحسو بة (0.073) أكبر من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية البديلة **H1** ونقبل الفرضية الصفرية **H0**، هذا يعني عدم وجود علاقة عكسية بين وظيفة المراجعة

الداخلية ومبدأ ضمان حقوق المساهمين، والسبب في ذلك أن و ظيفة المراجعة الداخلية في الشركة محل الدراسة لا تضمن حق المساهمين، وكذا المشاركة و الحصول على معلومات للتغيرات الأساسية في الشركة.

– إختبار وتحليل الفرضية الجزئية الثانية: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.038) أقل من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) و بالتالي نرفض الفرضية **H0** نقبل الفرضية البديلة **H1** ما يعني وجود علاقة طردية بين عملية المراجعة الداخلية ومبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين، وهذا يفسر أن المراجعة الداخلية (في الشركة محل الدراسة) يضمن المعاملة المتكافئة بين حملة أسهم في ما يخص الإطلاع على التقارير المالية للشركة كما تضمن المعاملة المتكافئة لهم وسهولة تداول الأسهم بصورة تتسم بالشفافية والإفصاح.

– إختبار وتحليل الفرضية الجزئية الثالثة: إن قيمة الدلالة المحسوبة (0.002) أقل من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية **H0** نقبل الفرضية البديلة **H1** ما يدل على وجود علاقة طردية بين عملية المراجعة الداخلية ومبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا يفسر أن المراجعة الداخلية حسب رأي أفراد عينة الدراسة فيما يخص تطبيق الحوكمة أنها تضمن المستوى الكافي من الإفصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية.

– إختبار وتحليل الفرضية الجزئية الرابعة: إن قيمة الدلالة المحسوبة (0.00) أقل من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية **H0** ونقبل الفرضية البديلة**H1** ما يعني وجود علاقة طردية بين المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث أن المراجعة الداخلية تساعد مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه و مراجعة إستراتيجية الشركة و إتخاذ ما يلزم لتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى مواءمتها .

– إختبار وتحليل الفرضية الجزئية الخامسة: إن قيمة الدلالة المحسوبة (0.00) أقل من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية **H0** نقبل الفرضية البديلة **H1** ما يدل على وجود علاقة طردية بين عملية المراجعة الداخلية ومبدأ دور أصحاب المصالح، ويفسر هذا بأن المراجعة الداخلية (في الشركة محل الدراسة) تضمن إحترام حقوق أصحاب المصالح كما يشرعها القانون و كذا عدم مساهمتها في توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين مستويات أداء الشركة.

– إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية : من خلال إختبار وتحليل الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية نستنتج أنه يوجد علاقة طردية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات إلا أنها مقيدة من طرف ومبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين و ومبدأ الإفصاح والشفافية و مجلس الإدارة ومبدأ دور أصحاب المصالح وهذا بسبب وجود علاقة بين المراجعة الداخلية و مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ومبدا المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح وعدم وجود علاقة عكسية بين المراجعة الداخلية و(مبدا ضمان حقوق المساهمين) في الشركات التي تمت فيها الدراسة ولعل السبب هو عدم تواجد مديرية المراجعة على مستوى الشركة أو العينة غير كافية.

الفرع الثالث : إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الرابعة

جدول رقم (2- 14) : **نتائج إختبار التباين الأحادي لإختبار متوسط المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات حسب متغير الفئة الوظيفة.**

ANOVA	F	دلالة المحسوبة
المحور الأول : المراجعة الداخلية في المؤسسة	3.984	0.018
المحور الثاني : حوكمة الشركات	1.612	0.211

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على spss

يظهر من خلال النتائج الواردة في الجدول والمتعلق نتائج إختبار التباين الحادي بالنسبة للمحور الأول المراجعة الداخلية أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.018) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة**H1** ونرفض الفرضية الصفرية**H0** وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات تعزى لمتغير الوظيفة، في حين أن المحور الثاني المتعلق بحوكمة الشركات أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.211) أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية البديلة**H1** ونقبل الفرضية الصفرية**H0** وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط إجابات أفراد العينة والمتعلقة بحوكمة الشركات تعزى لمتغير الوظيفة.

جدول رقم (2- 15) : **نتائج إختبار التباين الأحادي لإختبار متوسط المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات حسب متغير المؤهل العلمي.**

ANOVA	F	دلالة المحسوبة
المحور الأول : المراجعة الداخلية في المؤسسة	6.765	0.001
المحور الثاني : حوكمة الشركات	5.982	0.002

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على spss

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه بالنسبة للمحور الأول المتعلق بالمراجعة الداخلية أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.001) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة **H1** ونرفض الفرضية الصفرية**H0** وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية، وكذلك بالنسبة للمحور الثاني والمتعلق بحوكمة الشركات أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.002) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل

الفرضية البديلة **H1** ونرفض الفرضية الصفرية**H0** وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات تعزى متغير المؤهل العلمي.

في حين إن نتائج التحليل التباين الحادي لإختبار متوسط المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات حسب متغيرات الجنس، العمر، الخبرة المهنية فقد لوحظ أن قيمة مستوى الدلالة لها هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة **H1**.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاختبار متوسط المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات تعزى لمتغيري الفئة الوظيفية والمؤهل العلمي مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج و الاستنتاجات التالية:

- ✓ بلوغ متوسط العام لمحور الأول المراجعة الداخلية إتجاه توافق مما أدى صحة الفرضية الاولى؛
- ✓ بلوغ متوسط العام لمحور حوكمة الشركات إتجاه توافق حسب درجة الفئات مما أدى إلى ثبات وصحة الفرضية الثانية؛
- ✓ هناك علاقة طردية ومعنوية بين المراجعة وحوكمة الشركات في مؤسسة التأمين مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات لمتغير الوظيفة والمؤهل العلمي مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛
- ✓ أنه توجد علاقة طردية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح)؛
- ✓ أنه عدم وجود علاقة عكسية بين وظيفة المراجعة الداخلية و مبدأ ضمان حقوق المساهمين؛
- ✓ أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح)؛
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات تعزى متغير الوظيفة بالنسبة للمحور المراجعة الداخلية؛
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات تعزى متغير المؤهل العلمي بالنسبة لمحور حوكمة شركات.

خلاصة الفصل :

بهدف تحديد دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، إقتضت دراستنا الميدانية إختبار العلاقة بين المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، ومبادئ حوكمة الشركات كمتغير تابع، والتي تتمثل في 5 أبعاد تم ذكرها فيما سبق.

وقد كشفت نتائج الدراسة من خلال نماذج الإنحدار البسيط ومعامل إرتباط وتباين الأحادي تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين المراجعة الداخلية من جهة ومبادئ حوكمة الشركات من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية للتأمين بورقلة تعزى لمتغير الفئة الوظيفية والمؤهل العلمي.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على مختلف التعاريف والمفاهيم المقدمة لها، من خلال إستعراض وجهات النظر المختلفة بين الباحثين والممارسين وكذا الهيئات المختلفة في تعزيز هذه المفاهيم بدراسة حالة أجريت في المؤسسة الوطنية للتأمين SAA بورقلة بالإستعانة بإستمارة إستبيان، وقد خولصة الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إرتباط تطبيق أنظمة الحوكمة بإدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية لتأمين من حيث أن إدارة المراجعة الداخلية تؤثر في الوصول للأهداف وتفعيل مبادئ الحوكمة في شركات التأمين؛
- تسعى وظيفة المراجعة الداخلية من خلال موقعها المتميز في هيكل الشركة إلى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإداراتها والتأكد من أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، وتقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة؛
- ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من الأليات التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة بما يخدم أهداف أصحاب المصالح للمساهمين من خلال إرتكازها على مجموعة من الضوابط الداخلية؛
- تطور طبيعة نشاط المراجعة الداخلية ليشمل التقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة؛
- ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المراجعين الداخليين والاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطا يضيف قيمة للشركة ويحمي حقوقهم بها.

النتائج التطبيقية:

بعد دراسة وتحليل الجانب التطبيقي توصلنا إلى جملة من النتائج وهي:

- بلوغ متوسط العام لمحور الأول المراجعة الداخلية إتجاه توافق مما أدى صحة الفرضية الاولى؛
- بلوغ متوسط العام لمحور حوكمة الشركات إتجاه توافق حسب درجة الفئات مما أدى إلى ثبات وصحة الفرضية الثانية؛
- هناك علاقة طردية ومعنوية بين المراجعة وحوكمة الشركات في مؤسسة التأمين مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
- هناك علاقة طردية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات لمتغير الوظيفة والمؤهل العلمي مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛
- أنه توجد علاقة طردية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح)؛
- وجود علاقة عكسية بين وظيفة المراجعة الداخلية و مبدأ ضمان حقوق المساهمين؛
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح)؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات تعزى متغير الوظيفة بالنسبة للمحور المراجعة الداخلية؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات تعزى متغير المؤهل العلمي بالنسبة لمحور حوكمة شركات؛
- وظيفة المراجعة الداخلية تساهم بطريقة غير مباشرة في ضمان حقوق المساهمين لأنها تساعد مجلس الإدارة بطريقة مباشرة والذي يعتبر ممثل عن المساهمين بالوفاء؛
- تعتبر آلية المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة في الشركة لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة من خلال تقييم نظام

الرقابة الداخلية ومراجعتها لإدارة المخاطر ولكن لا يمكنها تحقيق مبادئ الحوكمة لوحدها وإنما تساعد الآليات الأخرى بشكل كبير في تطبيق الحوكمة.

التوصيات:

- ضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في شركات محل الدراسة بما يضمن إستقلاليتها، موضوعيتها وكفاءة فعالية عملياتها؛
- إلزام شركة على العمل بالقواعد الأساسية لحوكمة الشركات التي تتلخص في الشفافية والمساءلة والمسؤولية والإنصاف، والإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية، لتحقيق مصالحها والمحافظة على إستمراريتها؛
- تطوير مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في المراجعة الداخلية وحوكمة المؤسسات وكذا إدراج مقياس المراجعة الداخلية ومقياس حوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى مقياس خاص بأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية؛
- ضرورة إنشاء منظمة مهنية للمرجعة الداخلية تعمل على تنظيم آليات مزاولة المهنة مع إصدار معايير المراجعة الداخلية تتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى وضع ميثاق أخلاقيات المهنة آخِذة بعين الاعتبار بيئة الأعمال الجزائرية؛
- إدراج المراجع في الشركة إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم والعمل على تطوير خبراته ومساعدته في الاطلاع على أساليب المراجعة الحديثة المتبعة في الدول الحديثة.

آفاق الدراسة:

بعد الإنتهاء من معالجة الإشكالية التي تمحورت حول: **إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتعزيز حوكمة الشركات**، تبقى مجالات البحث مفتوحة للإثراء أكثر و التوسع في الموضوع لأنه من المؤكد هناك عدة نقاط لم نتعرض لها و نتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار في الأبحاث اللاحقة و على هذا الأساس يمكن إقتراح المواضيع التالية:

- دراسة أثر حوكمة الشركات على هيكل رأس مال شركات المساهمة العاملة في الجزائر؛
- دراسة دور المراجعة الداخلية في عملية صنع القرار في البيئة الجزائرية؛
- دراسة الرقابة على الأداء المالي في أعمال الحكومة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالغة العربية:

أولا: الكتب

1. أمين السيد أحمد لطفي،"**مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**"، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2. أمين السيد لطفي،"**التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية**"، الإسكندرية . مصر،2007.

3. إدريس عبد السلام إشتيوي،" **المراجعة معايير وإجراءات**"، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي . ليبيا، 1990.

4. داود يوسف صبح، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**"، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007.

5. داود يوسف صبح، "**تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية**"، الجزء الثاني، لطبعة الأولى، مكتبة صادر ناشرون، لبنان2002، ص45.

6. طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات–المفاهيم–المبادئ– التجارب– المتطلبات**"، الدار الجامعية القاهرة ،2009/2008.

7. طواهر محمد التهامي ،صديقي مسعود، " **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

8.عبدالله أحمد سويلم الحسبان،"**الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا للمعلومات**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

9. عبد الفتاح محمد الصحن،"**أصول المراجعة**"، الدار الجامعية، مصر، 2000.

10. عدنان حيدر بن درويش، "**حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**"، إتحاد المصارف العربية، مصر،2007.

11. عطاء الله محمود شوقي،"**دراسات متقدمة في المراجعة**"، مكتب الشباب، مصر، 1994.

12. محمد السيد سرايا،"**أصول وقواعد المراجعة الإطار النظري– المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العلمي**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007.

13. محمد بوتين، "**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

14. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة،"**الرقابة والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،مصر، 1996.

15. محمد خير سميم أبو زيد،"**التحميل الإحصائي لبيانات باستخدام برمجة (spss)**"،دار الجزيرة، عمان، الأردن، 2010.

16. محمد مصطفى سليمان ،"**حوكمة الشركات واعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين**"، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،2008.

17. مصطفى يوسف كافي،"**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**"،الطبعة 1،مكتبة مجتمع العربي، الاردن،2013.

18. منصور حامد محمود وآخرون،"**أساسيات المراجعة**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. مصر، 1993.

19. وجدي حامد حجازي ،"**أصول المراجعة الداخلية**"، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2010.

20. وليام توماس، أمرسون هنكي،**المراجعة بين النظرية والتطبيق**،كتاب مترجم، سنة إصدار1989 دار المريخ، السعودية، 1986.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

21. لخضر أوصيف ،"**دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**"، رسالة ماجستير بالاقتصاد، جامعة ورقلة2009 /2010.

22. سميرة بلخيضر،"**المراجعة في قطاع البنوك**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

23. طمحة أحمد،" **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة لنيل شهدة الماجستير، جامعة عمار الثليجي بالأغواط، الجزائر، 2012-2011.

24. فاتح غلاب، " **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة** "، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، 2011/2010.

25. محمد البشير غوالي، "**دور المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة**"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

26. محمد بو سماحة ،"**معايير المراجعة وتطبيقاتها في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، 2001-2002.

ثالثا: المجلات والمدخلات العلمية

27. إمام حامد أل خليفة،"**حوكمة الشركات وأسواق المال المنظمة العربية للتنمية الادارية**"، مؤتمر متطلبات حوكمة وأسواق المال العربية ،شرح الشيخ ،جمهورية مصر مايو 2007.

28. نرمين أبو العطا،"**حوكمة المؤسسات**"، سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على القرية المصرية، ورقة عمل، مصر، 2005.

29. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،**المراجعة والتفتيش**، ترجمة محمد تيسير الرجبي، منشورات المجمع، عمان، الأردن، 1992.

30. سليم طرابلسي، خيرالدين معطى الله،"**المراجعة الداخلية كألية للإرساء وتعزيز حوكمة الشركات**"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9العدد 02 سنة 2016.

رابعا: النصوص التشريعية والتنظيمية

31. قانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12م المتعلق **قانون التوجيهي للمؤسسات** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02.

المراجع بالغة الاجنبية:

33. Carlos Santios,Good Governance And AidEffectiveness, **the world bank and conditionality**, the Georgetown public policyreview, volum 7 Number 1 fall, 2001.

34. Wajidi ben rejeb, **gouvernance et performance dans les établissement** des soins en Tunisie Mimoire pour l'obtention du diplôme des études Approfondies en Management, Faculté des scienceséconomique et de gestion de tunisie2003.

الملاحق

الملحق الأول 01

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

التخصص: ماستر تدقيق ومراقبة التسيير

إستبيان الدراسة

تحية طيبة وبعد :

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سأقوم بها لإعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان (**دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات**) حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آراء أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة، لمعرفة دور المراجعة الداخلية ومدى فعاليتها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ونظرا لخبرتكم العملية والعلمية في هذا المجال، فإنه يشرفني أن أطلب من سيادتكم المساعدة في تحقيق أهداف هذا البحث، كما نؤكد لكم حرص الباحثين الشديد على سرية البيانات المقدمة وإنها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

نرجوا منكم وضع العلامة (**X**) في الخانة التي ترونها صحيحة من وجهة نظركم، ونشكركم على حسن تعاملكم وتخصيص جزء من وقتكم.

الطالبين: بربيع أحمد ، قسوم أحمد خليل

الجزء الأول : المعلومات الشخصية عن عينة الدراسة

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة :

- **1 الجنس : ذكر** ☐ **أنثى** ☐

- **2 العمر أقل من 25** ☐ **من 26– 35** ☐
  من 36–50 ☐ **أكبر من 50** ☐

- **3 الفئة الوظيفية :**
  مدير مؤسسة ☐ **رئيس قسم** ☐
  موظف ☐ **مراجع داخلي** ☐

- **4 المؤهل العلمي :**
  بكالوريا ☐ **ليسانس** ☐ **ماستر** ☐
  ماجستر ☐ **شهادات مهنية أخرى** ☐

- **5 الخبرة المهنية :**
  أقل من 5 سنوات ☐ **من 6 إلى 10 سنوات** ☐
  من 11 إلى 15 سنة ☐ **أكثر من 15 سنة** ☐

الجزء الثاني :بيانات حول الموضوع

المحور الأول : المراجعة الداخلية في المؤسسة

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	إن وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة مستقلة.					
2.	تعتمد كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة على تكوين مستوى علمي وعملي جيد وخبرة مهنية للمراجعين.					
3.	تعمل إدارة المراجعة الداخلية على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة وتصحيحها .					
4.	تتميز إدارة المراجعة الداخلية بالمرونة ومواكبة التطور الحاصل في عمليات وأنشطة المؤسسة.					
5.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للخطر داخل الشركة .					
6.	تأخذ إدارة المراجعة الداخلية في اعتبارها المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة.					
7.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي .					

المحور الثاني : مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

1- مبدأ ضمان حقوق المساهمين :

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8.	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان حق للمساهمين.					
9.	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان حق المساهمين في المشاركة والحصول على المعلومات للتغيرات الأساسية في الشركة.					

2- مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين:

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10.	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة أسهم فيما يخص الإطلاع على التقارير المالية لشركة.					
11.	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين ومنع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.					

3- مبدأ الشفافية والإفصاح :

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية.					
13.	تساهم المراجعة الداخلية على ضمان العدالة في الإفصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية للأطراف.					
14.	يتم الإشراف من قبل إدارة المراجعة الداخلية على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية و قياس أثرها.					

4- مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة:

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15.	تعمل المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الإدارة على توجيه ومراجعة إستراتيجية الشركة ومدى حرصها على تعظيم حملة الأسهم.					
16.	تساهم المراجعة الداخلية في إعداد هيكل التعويضات والمرتبات والتقارير والحوافز والمزايا الممنوحة للموظفين والعمال.					
17.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية باتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة شركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى مواءمتها.					

5- مبدأ دور أصحاب المصالح:

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
18.	تساهم المراجعة الداخلية في العمل على احترام حقوق أصحاب المصالح كما يشرعها القانون؛ وضمان الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.					
19.	تساهم المراجعة الداخلية في العمل على إيجاد وتوفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين مستويات الأداء للشركة					
20.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الأخطاء.					

شكرا على تعاونكم

الملحق الثاني 02

الهيكل التنظيمي للمؤسسة

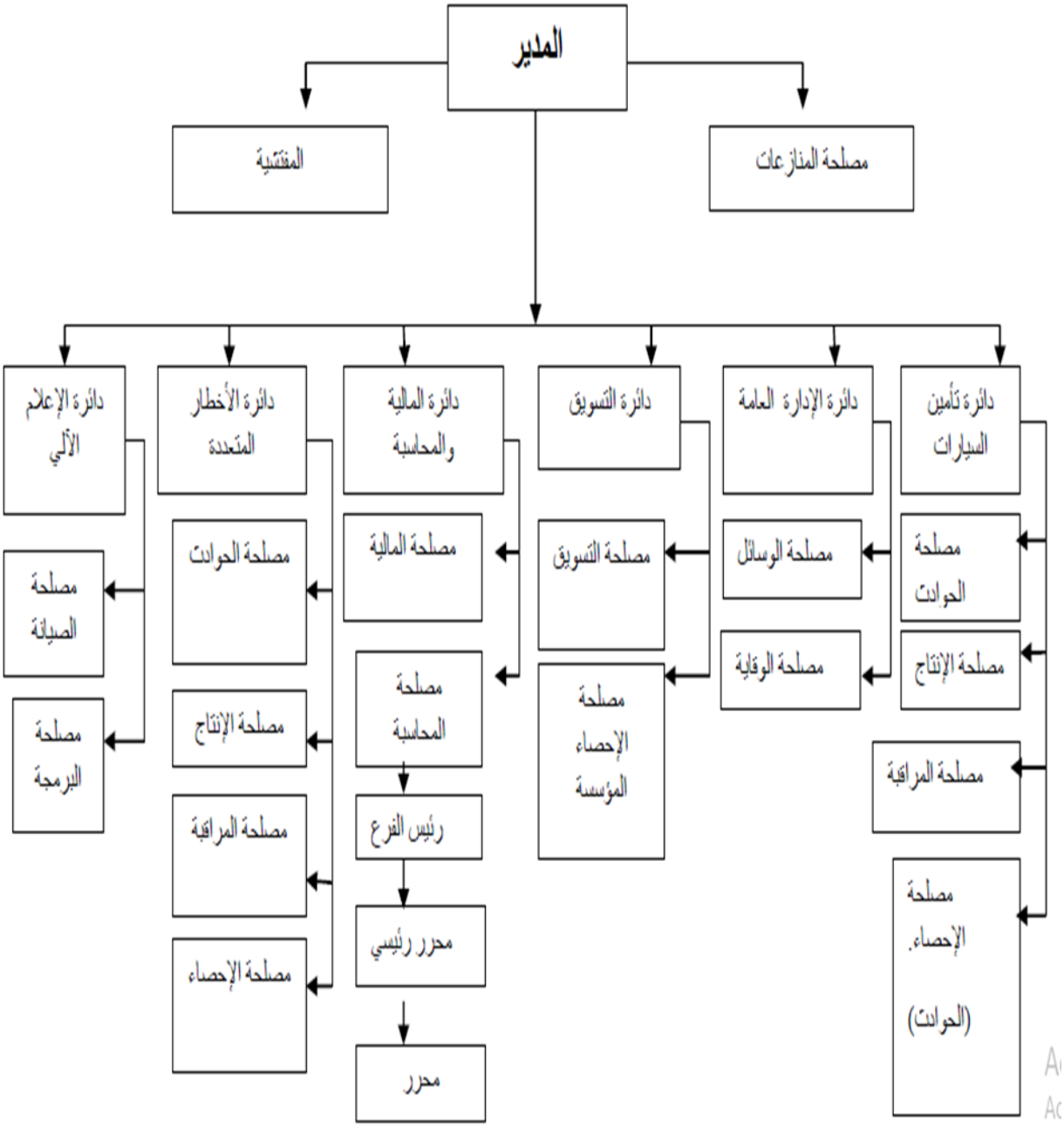

الفهرس

الفهرس	
الإهداء	**II – I**
الشكر	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI – V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الاشكال البيانية و الرموز	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة	**أ، ب ،ج، د**
الفصل الاول : الإطار النظري و التطبيقي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
تمهيد	2
المبحث الأول :الاطار ألمفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
المطلب الأول :ماهية المراجعة الداخلية	
الفرع الأول : مفهوم المراجعة الداخلية وأهميتها	**3**
الفرع الثاني : أنواع وأهداف المراجعة الداخلية	**6**
الفرع الثالث : معايير المراجعة الداخلية وإجراءات العمل بها وموضعها وفقا للجنة المراجعة	**8**
المطلب الثاني : ماهية حوكمة الشركات	
الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات أهميتها	**13**
الفرع الثاني : ضوابط حوكمة الشركات وأهدافها	**16**

الفرع الثالث : علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات	**20**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	**22**
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**24**
المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**26**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	**29**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة	
المطلب الأول : طريقة الدراسة	**30**
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة للدراسة	**33**
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	**34**
المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة	**44**
خلاصة الفصل	**49**
الخاتمة	**52 – 51**
قائمة المصادر والمراجع	**56 –54**
الملاحق	**62 –58**